S/PV.9726

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9726**

الأربعاء، 18 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة فايون	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	مالطة	السيد دو بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جامبرت – غراي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شيا
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/664).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2024/664)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم المجلس، أود أن أبلغ المشاركين بأنه، فيما يتعلق بالمادة 37 والمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت، سيكون نهج المجلس هو الاكتفاء بالنظر في طلبات المشاركة المقدمة قبل بدء الجلسة.

ووفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركمانستان وكازاخستان والهند إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ والسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة مينا، مقدمة إحاطة من المجتمع المدني.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/664، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوتونباييفا.

السيدة أوتونباييفا (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة على حضوركم شخصيا، سيدتي وزيرة الخارجية فايون، المناقشة الهامة اليوم بشأن مسألة أفغانستان في سياق يزداد تعقيدا.

بعد مرور ثلاث سنوات على استيلاء طالبان على السلطة، ثمة أسباب تبعث على مشاعر مختلطة لدى ملايين الناس في جميع أنحاء أفغانستان. فمن ناحية، أدى انتهاء النزاع المسلح إلى فترة من الاستقرار لم يشهدها البلد منذ عقود. ووضع ذلك حدا لأسوأ الانتهاكات المرتبطة بعقود من الحرب وأتاح الفرصة لتحقيق سلام إيجابي. وقد اتُخذ عدد من الخطوات الإيجابية في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية والعلاقات الخارجية لاغتنام هذه الفرصة والبدء في معالجة التركات السلبية العديدة للحرب.

غير أن لدي مخاوف متزايدة من ضياع هذه الفرصة. فالشعب الأفغاني يواجه أزمة إنسانية وتنموية خطيرة ويترافق ذلك مع انخفاض التمويل الدولي. وتتسبب سلطات الأمر الواقع في تفاقم هذه الأزمة من خلال سياساتها التي لا تركز بشكل كافٍ على الاحتياجات الحقيقية لأبناء الشعب وتقوض إمكاناتهم الاقتصادية. كما أن استمرار عدم تطابق التوقعات وانعدام الثقة بين سلطات الأمر الواقع وقطاعات مهمة من المجتمع الدولي يحرمان الجهود الدبلوماسية من الزخم الذي تحتاجه إذا ما كنا نريد تنفيذ توصيات التقييم المستقل (انظر S/2023/856).

ويساورني قلق كبير لأن خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان لعام 2024 لم تُمول إلا بنسبة 30 في المائة فقط، حيث لم يتم استلام إلا حوالي 900 مليون دولار من أصل ثلاثة بلايين دولار مطلوبة. ولا توجد مؤشرات على تقديم موارد إضافية كبيرة مع اقترابنا من الربع الأخير من العام. وعلى عكس العام الماضي، لا يوجد احتياطي تمويل متبقٍ يمكن الاستفادة منه. وقد انخفض الدعم الحقيقي على أرض الواقع بشكل ملحوظ.

وعلى سبيل المثال، أُغلق 260 من المرافق الصحية الثابتة والمتنقلة لخدمات الرعاية الصحية الأولية، مما أثر على 2,9 مليون شخص. ومن المتوقع إغلاق 171 مرفقا صحيا إضافيا خلال الشهور المقبلة. ولن يتسنى الوصول إلى قرابة 000 900 من الأطفال الذين يحتاجون إلى علاج الهزال الحاد، مما يجعل هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للوفاة بمقدار 12 مرة مقارنة بالأطفال الأصحاء. وكان لا بد من خفض الحصص الغذائية من 75 إلى 50 في المائة في مجتمعات

محلية تعاني بالفعل مستويات من الجوع تصل إلى حد حالة الطوارئ. ويؤثر ذلك بشكل خاص على النساء والأطفال، الذين يشكلون 80 في المائة من المستفيدين من المساعدة الغذائية العامة.

وخُفض عدد مشاريع إزالة الألغام من ستة إلى مشروعين فقط. وهناك جهتان مانحتان فقط تدعمان برامج أعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في أفغانستان التي يعيش أربعة ملايين من سكانها على بعد كيلومتر واحد من أماكن ملوثة بذخائر غير منفجرة. ويشكل الأطفال 86 في المائة من ضحايا الذخائر المتفجرة.

ولا يزال أكثر من 000 160 شخص من المتضررين من الزلازل المتعددة التي ضربت المنطقة الغربية العام الماضي يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر. وتعيش النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن في منازل متضررة وغير آمنة من الناحية الهيكلية، مما يجعلهم عرضة للمزيد من الكوارث الطبيعية.

لقد عانى سكان ما يصل إلى 74 في المائة من المجتمعات الريفية من الجفاف خلال الأشهر الـ 12 الماضية، بما في ذلك قرابة خمسة ملايين امرأة وطفل يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب.

وسيؤدي اقتراب فصل الشتاء والعودة المحتملة لمئات الآلاف الآخرين من الأفغان الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية من البلدان المجاورة وأماكن أخرى إلى تفاقم هذه المشاكل المباشرة.

وستتحول الأزمة الإنسانية قريبا إلى أزمة تنموية نظرا لتزايد أعداد الشباب في أفغانستان بشكل سريع وعدم قدرة الاقتصاد على استيعابهم وتردد المانحين الدوليين في تقديم المساعدات الإنمائية، وهو أمر يرجع بدرجة كبيرة إلى القيود المفروضة على تنقل وأنشطة نصف السكان.

ولن تحتاج سلطات الأمر الواقع إلى الكثير من الصدقات الدولية إذا أتاحت المجال لسعة حيلة جميع سكانها. لقد زرت مؤخرا عدة ولايات في جنوب أفغانستان. وأخبرتني امرأة التقيت بها كانت قد تعلمت للتو القراءة بفضل دورات محو الأمية أن إحدى أعظم الفوائد التي جنتها هي أنها عرفت الآن أنها كانت تعطي أطفالها أدوية منتهية الصلاحية بطريق الخطأ. وفي الوقت نفسه، فإن أبسط الاحتياجات الإنسانية غير ملباة. ويفتقر الناس إلى المياه اللازمة للمحاصيل، خاصة بعد حظر زراعة الأفيون. وشاهدت هذه المآسي بأم عيني وتحدثت إلى الناس، بمن فيهم المزارعون، في أماكن مختلفة. وسنستمر في الدفاع بقوة عن حقوق جميع الأفغان، ولكننا سنواصل الدعوة بقوة أيضا إلى تقديم المساعدة المطلوبة لضمان مجرد البقاء على قيد الحياة.

ونحاول في الوقت نفسه معالجة الإرث السياسي للنزاع الطويل في أفغانستان. وفي الحالة الراهنة، أفغانستان معزولة عن المجتمع الدولي. ويخضع مسؤولون من طالبان، أصبح الكثير منهم وزراء بحكم الأمر الواقع، لجزاءات ولا يمكنهم السفر بدون إذن من المجلس. وجُمدت أصول البنك المركزي الأفغاني، مما يحد من إمكانات القطاع الخاص في مجال التنمية، كما أن سلطات الأمر الواقع غير ممثَّلة في المؤسسات المتعددة الأطراف.

ودعت الأمم المتحدة ممثلي سلطات الأمر الواقع إلى الاجتماع الثالث لصيغة الدوحة في تموز/يوليه الماضي. وأتاح هذا الاجتماع الفرصة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية من أجل التواصل مباشرة مع سلطات الأمر الواقع بشأن مجموعة من الشواغل. وأثيرت خلال الاجتماع جميع المسائل الرئيسية، بما في ذلك حقوق الإنسان. وأعرب المجتمع الدولي عن شواغله بوضوح للوفد القادم من كابل الذي أُتيحت له الفرصة للرد عليها. وشجعتني، كما هو حال العديد من المبعوثين الخاصين في الدوحة، مشاركة جميع الأطراف مشاركة بناءة. وأتاحت أيضا صيغة الدوحة الفرصة للمبعوثين الخاصين للتواصل مع أعضاء المجتمع المدني من أفغانستان، بمن فيهم النساء. وكنا نأمل أن يكون ذلك بداية جيدة لفصل جديد في حوار أكثر نجاعة وفقًا لتوصيات التقييم المستقل.

ولكن اعتماد قانون الأخلاق بعيد اجتماع الدوحة قوض تلك العملية، سواء عن قصد أو غير قصد، بترسيخ بعض أكثر القيود إرهاقًا على السكان الأفغان والتي أدانها المجتمع الدولي سابقًا. ويرسل هذا القانون إشارة سياسية سلبية بخصوص المشاركة الحقيقية، وهي إشارة لا يمكننا تجاهلها. لقد نقلتُ ذلك بوضوح إلى محاوريّ في أفغانستان.

وصاغت مجموعة صغيرة من علماء الدين هذا القانون بدون التشاور مع السكان الذين يسري عليهم. وتقنن أحكامه القيود القائمة المفروضة على النساء وتضيف قيودا جديدة على النساء وشرائح أخرى من السكان. ويمنح صلاحيات واسعة وتقديرية في الإنفاذ لوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القائمة بحكم الأمر الواقع. وبدأ القانون بالفعل مع تطبيقه في إثارة قلق كبير لدى السكان الأفغان.

وستقدم زميلتي السيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المزيد من التفاصيل حول آثار هذا القانون. وأود أن أقول إنه من المحتمل أن يؤثر تأثيرا غير متناسب على النساء. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بالفعل تقارير عن منع النساء من الذهاب إلى العمل في محطات الإذاعة وعن رفض السائقين نقل النساء غير المصحوبات بأحد أفراد الأسرة الذكور وعن تطبيق قواعد الفصل بين الجنسين وقواعد اللباس في مكان العمل تطبيقا أكثر صرامة. وستواصل البعثة متابعة تنفيذه وإنفاذه عن كثب.

إن عدم مناقشة هذه الأحكام يطرح إشكالية كبيرة. وهذا يعني أن إحدى العقبات الرئيسية أمام إعادة دمج أفغانستان بالكامل في المجتمع الدولي لا يمكن أن تكون جزءًا من الحوار الضروري. وأعرب عن امتناني لمنظمة التعاون الإسلامي على تواصلها المستمر مع سلطات الأمر الواقع. وأشير إلى الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة الأخير لوزراء الخارجية في ياوندي. ويشدد الإعلان على ضرورة ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لجميع الأفغانيين، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المنتمون إلى أقليات عرقية ودينية وثقافية أخرى.

وغالبًا ما أتعرض للانتقاد في مناقشاتي مع سلطات الأمر الواقع لتقديمي ما يقال إنها تقارير مضللة وسلبية عن الحالة في أفغانستان. لكل دولة مشاكلها ولا يمكن لأي حكومة حلها بتجاهلها. لقد حثثتُ سلطات الأمر الواقع على أن تتلقى ملاحظاتنا بحسن النية الذي قُدمت به من أجل الشعب الأفغاني وشواغله بشأن مستقبله.

وبالمثل، تساور المجتمع الدولي شواغل مشروعة بشأن الإرهاب النابع من أفغانستان على الرغم من نفي سلطات الأمر الواقع. ويؤكد أحدث تقرير لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (انظر S/2024/556) على الشواغل المتعلقة بوجود جماعات إرهابية على الأراضي الأفغانية، بما في ذلك تلك التي تشكل تهديدًا مباشراً لجيران أفغانستان. ويُذكّر الهجوم الأخير الذي وقع خارج مديرية تنفيذ المراسيم القائمة بحكم الأمر الواقع والذي أسفر عن مقتل سبعة أفراد على الأقل وإصابة أكثر من 20 آخرين بأن التهديد الإرهابي داخل أفغانستان لم يُدحَر. ونفذ تنظيم داعش – خراسان يوم الخميس الماضي في وسط أفغانستان هجومًا أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 14 شخصًا من طائفة الشيعة الهزارة. ويجب أن نجد آلية مناسبة لمعالجة تلك المخاوف المشتركة.

إن سلطات الأمر الواقع محقة من نواحٍ عديدة في أن إنجازاتها لم تحظَ بالتقدير الكافي وأن القيود الدولية المستمرة على أفغانستان جعلت الحكم أصعب. إلا أن تلك الإنجازات ورفاه الشعب الأفغاني تقوضهما السياسات القاسية غير الضرورية وتخصيص الموارد الموجه في معظمه على ما يبدو للشواغل الأمنية بدلاً من احتياجات الشعب. ونلتزم بالقدر نفسه بالمضي قدمًا بشأن جدول الأعمال المتفق عليه في اجتماع الدوحة الثالث وبتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وهو ما يشمل تعزيز الإجماع الدولي بشأن أفغانستان وإنشاء أفرقة عمل متفق عليها والحفاظ على جميع قنوات الاتصال ودعوة أفغانستان إلى أن تفي بالتزاماتها الدولية وتقديم كل الدعم الممكن للشعب الأفغاني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة أوتونباييفا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى سلوفينيا لتركيزها في هذه المناقشة على النساء والفتيات.

لقد سمعنا، وسنظل نسمع اليوم، عن قانون الأخلاق الجديد الذي أصدرته طالبان ونشرته وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

القائمة بحكم الأمر الواقع في 21 آب/أغسطس. وعلى الرغم من أن جزءا كبيرا من هذا القانون كان موجودًا بالفعل في مراسيم أو أوامر سابقة صادرة عن سلطات الأمر الواقع، يجسد القانون تراجعا جديدا في الوقت الذي كنا نظن أنه لا يوجد تراجع أكثر من ذلك. وينص على تغطية النساء والفتيات كامل أجسادهن ووجوههن حيثما كُن خارج منازلهن. ويحظر عليهن التكلم في الأماكن العامة واستخدام المواصلات العامة بمفردهن وحتى النظر إلى الرجال الذين لا تربطهن بهم صلة قرابة أو زواج. وكما يعلم المجلس، يُضاف ذلك إلى المراسيم التي صدرت على مدى السنوات الثلاث المنصرمة والتي تفصل بين النساء والرجال في الحياة اليومية وتمنع النساء من استخدام الصالات الرياضية أو الحدائق أو الحمامات العامة وغيرها. ومما يزيد الأمر سوءًا أننا نرى بالفعل أن العديد من الأحكام تخضع، من الناحية العملية، للتفسير التعسفي بسبب صياغتها الغامضة، وبالتالي تمنح شرطة الأخلاق سلطات واسعة النطاق لإنفاذها. وبالتالي، لا تخشى المرأة الأفغانية تلك القوانين القمعية فحسب، بل تخشى أيضا تطبيقها المزاجي. إن الحياة في ظل هذه الظروف غير مفهومة حقًا.

ولا يفصل قانون الأخلاق الجديد النساء عن الرجال فحسب، بل يعزلهن عن النساء الأخريات أيضًا. ففي الدراسة الاستقصائية التي أجريناها، أفادت 22 في المائة فقط من النساء الأفغانيات أنهن يلتقين بنساء من خارج أسرهن المباشرة يوميا أو أسبوعيا، بينما لم تفعل 18 في المائة من النساء ذلك على الإطلاق. ليس من المستغرب أن 90 في المائة من النساء والفتيات الأفغانيات يبلغن عن أن صحتهن النفسية سيئة أو سيئة للغاية، حيث تفيد غالبية النساء بأن صحتهن النفسية تزداد سوءًا كل ثلاثة أشهر، و 8 في المائة منهن يعرفن امرأة أو فتاة واحدة على الأقل تحاول الانتحار. وفي الاستطلاعات التي أجريناها، 64 في المائة من النساء شعرن بعدم الأمان التام عند مغادرة منازلهن بمفردهن – وهي نسبة ازدادت في الأشهر الأخيرة ومن المرجح أن تزداد مع القانون الجديد. وعندما سُئلن عن سبب شعورهن بعدم الأمان، عزا 70 في المائة ذلك إلى المضايقات التي تضطلع بها سلطات الأمر الواقع. وينبغي النظر إلى هذه الأمور في سياق القتل دفاعاً عن الشرف والعقوبة البدنية والعنف الأسري وتفاقم وفيات الأمهات.

ولا يمكننا أن ننسى أن النساء لسن وحدهن من يعانين في تلك البيئة. تظهر بياناتنا تراجع إحساس الرجال بالأمان حين يضطرون إلى مرافقة النساء. كما أصبح العديد من الرجال يعملون على إنفاذ الأحكام بحكم الأمر الواقع، مما يؤدي إلى توتر العلاقات مع جيرانهم وتقويض الثقة والتماسك الاجتماعي. بينما يُمنع ملايين النساء والفتيات الأفغانيات من الذهاب إلى المدرسة، يلتحق ملايين الفتيان الأفغان بالمدارس ويتلقون التعليم الذي تجيزه سلطة الأمر الواقع فحسب. ولا نعلم ما يتضمنه المنهج الدراسي.

قبل إصدار قانون الأخلاق الجديد وعلى الرغم من المخاطر الهائلة، استمرت النساء على الأقل في إدارة الأعمال التجارية والعمل في منظمات لتحسين مجتمعاتهن أو الاحتجاج ضد الظلم. وشهد عام 2021 تنظيم 88 في المائة من تلك الاحتجاجات في الأماكن المفتوحة، لكن مع حلول عام 2022، تراجعت النسبة إلى ما دون نصفها. في الوقت الحالي، ينظم 94 في المائة من الاحتجاجات عبر الإنترنت، مع إخفاء أماكنها وحجب هويات المشاركين فيها. وقد أثار أيضا قانون الأخلاق موجة احتجاجات جديدة عبر الإنترنت، تظهر فيها نساء أفغانستان وهن يغنين حاسرات الوجوه وبشعور منسدلة متحديات بذلك أحكام القانون.

تستمر أوجه الحظر تلك في تدمير الآفاق الاقتصادية العامة لأفغانستان أيضًا. فمن المتوقع أن يخسر الاقتصاد الأفغاني 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي سنويًا باستبعاد النساء من القوة العاملة، وإذا استمر تعليق وصولهن إلى التعليم العالي، فقد تصل خسائر الاقتصاد إلى ما يعادل ثلثي الناتج المحلي الإجمالي الراهن بحلول 2066. وتشير توقعاتنا إلى احتمال ارتفاع معدل الوفيات بين الأمهات بنسبة 50 في المائة بحلول 2026 نتيجة للقيود المفروضة، ما يعني فقدان آلاف النساء الأفغانيات لحياتهن كل عام أثناء عملية الولادة لأسباب يمكن تفاديها وخيارات سياسية.

ولست بحاجة إلى أن أوضح للمجلس الآثار المحتملة التي قد تمتد إلى خارج حدود أفغانستان. نحن نرى أن التطورات في أفغانستان تلهم أطراف فاعلة قمعية أخرى في شتى الأماكن. نحن نواجه هجمة

عالمية مرتدة لإحباط ما تحقق من مكاسب في المساواة بين الجنسين ونشهد استغلال العداء للمرأة كسلاح. إن كيفية تصدي المجتمع الدولي للتطرف المفرط في أفغانستان ليست مجرد اختبار لجوهرنا؛ بل إنها محل مراقبة دقيقة من أطراف فاعلة سياسية وجماعات مسلحة في بلدان ومناطق أخرى.

وأنا أؤكد لأعضاء المجلس أنه إذا تخلينا عن نساء أفغانستان، ورضخنا لليأس، وتنازلنا عن مبادئنا، وأشحنا بأنظارنا بعيدا وسحبنا دعمنا، قد يترك ذلك أثراً على كفاحنا الأشمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لعقود مقبلة. إن غياب المرأة عن اتخاذ القرارات والمشاركة في المناقشات والاتفاقيات الرئيسية – سواء في بون أو الدوحة أو سوتشي أو في غيرها من المحافل – يسهم في استمرار دورة الاستبعاد. وبصفتنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نناشد مجلس الأمن والجهات الفاعلة الدولية الرئيسية التعلم من التجارب السابقة والإخفاقات التي يجلبها استبعاد المرأة. ينبغي لنا عدم المقايضة بحقوق النساء أو تمثيلهن مقابل إحراز بعض التقدم التدريجي المحتمل، سواء في مكافحة المخدرات أو منع الإرهاب. لقد خذلنا ذلك النهج في التسعينيات؛ وسيخذلنا مرة أخرى هذه المرة. لذا بدلاً من الإعراض، يجب أن نتقدم جميعًا عبر ثلاثة مسارات.

أولاً، يجب أن نستثمر في منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء ونعززها، بما في ذلك من خلال التمويل المرن طويل الأجل. في أفغانستان، يتطلب ذلك تغييرات في الآليات المعتادة وفي إدارة المخاطر. ولكن مع تغير الواقع والاحتياجات، يجب أن تتغير قدرتنا على الدعم.

ثانياً، يجب أن نلتزم بتوجيه ما لا يقل عن 30 في المائة من إجمالي التمويل المخصص لأفغانستان صوب المبادرات التي تستهدف بشكل مباشر دعم المساواة بين الجنسين وحقوق النساء – فلا مجال بعد الآن لتدخلات تغفل البعد الجنساني، ولا للتعميم الواهي أو السطحي لمراعاة المنظور الجنساني في مبادرات أخرى. فذلك لا يجدي نفعا في أفغانستان. ولا تزال المرأة الأفغانية تبرهن على قوة لافتة على الصمود والقيادة من خلال إنشاء منظمات مجتمع مدني جديدة لتلبية احتياجاتها واحتياجات الآخرين. وهن يؤسسن ويدرن أعمالاً تجارية لا تقتصر فوائدها على إعالة عائلاتهن، بل تمتد لخدمة مجتمعاتهن والنهوض بها في بعض الحالات. ويجب علينا أن نواصل دعم تلك الجهود.

ثالثًا، يجب علينا الكف عن اعتبار الممارسات التمييزية أمراً عادياً. ويجب علينا الكف عن إرسال وفود من الرجال حصراً للاجتماع بحركة طالبان أو تقليص دور النساء إلى المهام الإدارية فحسب. ويجب علينا أن نلتزم بتحقيق تكافؤ الجنسين في التفاعلات الدولية مع سلطات الأمر الواقع. ويجب أن نضمن أن تتناول جميع منتديات صنع القرار المتعلقة بمستقبل أفغانستان حقوق المرأة بوصفها جزءا من خططها وأن تشمل مشاركة المرأة الفعالة، سواء من خلال حصص لكل وفد أو من خلال الوفود النسائية.

وتعرب النساء الأفغانيات باستمرار عن تطلعهن إلى أن ييسر المجتمع الدولي المحادثات المباشرة بينهن وبين سلطات الأمر الواقع. وتعلمن أننا نخذلهن، ويجب أن يتغير ذلك. نحن لا ندعي أن هذه الإجراءات وغيرها ستغير أفغانستان بين عشية وضحاها. ولن تعيد الفتيات إلى المدارس فورا. لكنها قابلة للتحقيق، وستغرس بذور التغيير في المستقبل. ذلك ما يمكننا إنجازه الآن، اليوم، وهو ما سيشكل معيار تقييمنا والحكم علينا، إن فعلنا أو تقاعسنا في تلك المسارات العملية والممكنة للغاية، ولن تحكم علينا الأفغانيات فحسب، بل العالم قاطبة.

من المفهوم بشكل واضح أن حالة النساء والفتيات الأفغانيات قد تبدو للكثيرين وضعاً مستعصياً وميؤوساً منه. وأقول للمجلس أنها ليست كذلك. حالتهن ليست وضعا ميؤوسا منه، ولسنا عاجزين. يمكننا أن نقرر الآن أن نضع إرادتنا السياسية ومواردنا للنهوض بتضامننا مع المرأة الأفغانية. يمكننا أن نقرر الآن تمويل المنظمات النسائية، والأعمال التجارية النسائية، والقيادة النسائية والخدمات المقدمة للنساء. يمكننا أن نقرر الآن إرساء مساحات في كل منتدى سياسي ممكن أن تتاح للمرأة الأفغانية حتى يتسنى الاستماع إليها بشكل مباشر.

يمكننا اتخاذ قرارات في نهاية المطاف. ويمكننا مضاعفة جهودنا. وبوسعنا مواصلة تقدمنا الحثيث على درب وعر وممتد، إلا أنه قائم.

إنني أناشد المجلس مرة أخرى ألا يواصل هذا المسار فحسب، بل أن يلتزم به بعزم متجدد. ونحن ندعم أعضاء المجلس وجميع الشركاء فيما نحقق ذلك معاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مينا.

السيدة مينا (*تكلمت بالإنكليزية*): مرحباً. اسمي مينا، وأنا من أفغانستان. قبل ثلاث سنوات في مثل هذا اليوم، 18 أيلول/سبتمبر 2021، كنت في أفغانستان. أود أن أقرأ صفحة من مذكراتي في تلك الفترة من حياتي، والتي لم يمضِ عليها وقت طويل.

”أيلول/سبتمبر، قلعة مهتاب قلم (قلعة جنكي)، دشت برچي، كابل، أفغانستان.

”الأمور صعبة هذه الأيام. استمر بي الحال لما يربو على الأسبوعين وأنا أذرف الدمع وأنتحب وأعيش حالة حداد. أنام ليلا ونهارا هربا من الاستيقاظ على حياة تحولت إلى كابوس يطاردني. أفكر في كل أحلامي وأهدافي التي باتت مستحيلة الآن، ما لم أجد ملجأً وأذهب إلى حيث أشعر بالأمان والدعم في طريقي نحو تحقيق النجاح. بيد أنني أتساءل هل من سبيل للنجاة؟

”أتأرجح بين الأمل واليأس. إذا نظرت إلى الأمور بمنطقية، فلا سبيل لخروجي من البلد. ولكنني أؤمن بأن الله يراني وسيجعل المستحيل ممكنًا. أنا منهارة تماماً. لقد سُلبت مني حريتي. إنهم يتحكمون في ملبسي وسلوكي وتنقلاتي ورفقتي وأفعالي، بل ويقررون مصيري إن كنت أعيش أو أموت. لماذا أعيش إذن، إن كنت مثل روبوت يتحكم فيه آخرون؟“

غادرتُ أفغانستان بعد شهرين من استيلاء طالبان على السلطة. لقد نجوتُ من تلك الحياة وتلك الفوضى وذاك البؤس، لكن الفوضى التي هربت منها لا تزال تؤثر على ملايين الفتيات في أفغانستان.

في 18 أيلول/سبتمبر 2021، كنت أبحث جاهدة عن طريقة للهروب من البلد من أجل النجاة. بالنسبة لي، لم تكن النجاة تعني الاستمرار في الحياة لا غير. كانت النجاة تعني أيضاً أن أتمكن من العيش مثل أي إنسان آخر على هذه الأرض، وأن أتمكن من الذهاب إلى المدرسة والذهاب إلى العمل وأن أتمكن من اختيار ما أريد أن أصبح عليه في المستقبل، بدلاً من أن يتم تحديد ذلك لي. فالبقاء على قيد الحياة يعني أن يُنظر إليّ كإنسان وليس كشيء. في أفغانستان، لم يعد ذلك ممكناً بالنسبة لي.

لا يمكنني التعبير عن مدى صعوبة هذه الرحلة بالنسبة لي، حيث حزمت حياتي بأكملها في حقيبة ظهر وتركت ورائي كل ما أعرفه عن الحياة – عائلتي وأصدقائي ومنزلي وذكرياتي. ولكن إذا سألني أعضاء المجلس عما كنت سأفعله لو كان بإمكاني العودة إلى تلك اللحظة، فسأظل أتخذ نفس الخيار، لأن البديل بالنسبة لي كان أن أبقى مكاني، وذلك يعني ألا أتمكن من الذهاب إلى المدرسة أو الذهاب إلى العمل أو العيش بأي شعور بالحرية أو الكرامة. كيف كان من المفترض أن أعيش هكذا؟ كيف يمكن لأي شخص أن يعيش في ظل هذه الظروف؟

اتسمت الفترة التي تلت سيطرة حركة طالبان على أفغانستان بالاضطراب والتراجع، خاصة فيما يتعلق بحق الفتيات الأفغانيات في التعليم. أذهب إلى الجامعة هنا، في حين أن مثيلاتي في أفغانستان محبوسات في منازلهن، غير قادرات على الذهاب إلى المدرسة. التعليم محظور إذا وُلدت كفتاة في أفغانستان.

تخرجت من المدرسة في أفغانستان، وكنت أخشى الذهاب إلى المدرسة كل يوم. لكنني كنت أخشى عدم ذهابي إلى المدرسة أكثر من ذلك. أعتقد أنه لا ينبغي أن يضطر أي يافع للاختيار بين هذين الخوفين.

في أفغانستان، حيث كانت المدارس هدفاً متكرراً للعنف والإرهاب، وكان كل يوم يجلب معه احتمالاً مروعاً لحدوث مأساة. أصبح مجرد الذهاب إلى المدرسة عملاً شجاعاً، حيث كان الطلاب يتحدون المخاطر الكامنة خارج أبواب صفوفهم الدراسية. لقد خلّفت الهجمات التي لا ترحم دماراً هائلاً وأودت بحياة طلاب ومعلمين أبرياء وحطمت آمال وأحلام عدد لا يحصى من العائلات.

ذات يوم، بينما كنت جالسة في حصة الرياضيات مع زملائي في الصف الدراسي متحمسين للفصل التالي، هزني صوتٌ يصم الآذان وأخرجني من دراستي. كانت الفوضى لا توصف. في لحظة أخرى، وجدت نفسي في الزقاق انظر إلى وجوه الناس المذعورين وهم يركضون ويهرعون للبحث عن أعز الناس عليهم بين الجثث الممزقة إلى أشلاء. نظرتُ إلى الشاحنة التي كانت تحمل جثث الطلاب الذين كانت قلوبهم تنبض قبل لحظات فقط. لم يعودوا موجودين. وقعت 25 حالة وفاة و 57 إصابة. جلستُ في إحدى الزوايا وقد تخدّر إحساسي مما شاهدته. كنت مرهقة. أردت أن أصرخ بأعلى صوتي: "دعوني أتنفس، دعوني أعش، دعوني أتعلم." في كل مرة كنت أتنفس فيها، كنت أشعر بأنني محظوظة لأنني قادرة على التنفس مرة أخرى. شعرت بأنني محظوظة لتمكني من الذهاب إلى المدرسة مرة أخرى والتعلم.

كنت في صفي مع زملائي في اليوم التالي. هكذا كافحنا من أجل التعليم، كل يوم. وعلى الرغم من تلك التحديات، إلا أن التعطش للمعرفة والأمل في مستقبل أفضل دفعنا إلى الأمام. لقد تشبثنا بتعليمنا بعزم لا يتزعزع، مدركين أنه وسيلتنا الوحيدة لكسر قيود القهر والفقر.

وعلى الرغم من الظروف المؤسفة، لا يزال لدي أمل في أفغانستان. لديّ أمل بسبب الفتيات المسجونات في بيوتهن، ومع ذلك ما زلن متمسكات بكتبهن ويكافحن لتثقيف أنفسهن والتعلم. لدي أمل بسبب الفتيات اللاتي لديهن الشجاعة الكافية للمطالبة بحقوق متساوية لهن. هؤلاء الفتيات ينتظرن منا مساعدتهن للخروج من هذا الكابوس.

ومع ذلك، يجب أن أعترف بأنني خائفة أيضاً. أخشى أننا إذا لم نتحرك الآن، فسيكون الأوان قد فات. سينشأ الجيل القادم من الفتيات الأفغانيات على اعتقاد وفَهم بأنهن أقل شأناً ولا يحق لهن التعليم. سيفتقدن أي مفهوم لمعنى الذهاب إلى المدرسة والحصول على الحقوق والعيش في حرية.

كانت آخر جملة سمعتها من والدتي قبل أن أغادر البلد: "أنا سعيدة لأن مستقبلك سيكون مختلفاً عن مستقبلي." لقد سمعت في صوتها صدى جيل ضائع – جيل من الفتيات والنساء اللاتي لم يكن يحلمن سوى بالذهاب إلى المدرسة والحصول على التعليم. لم تتحقق أحلامهن أبداً، لكنهن حققنها لي ولبناتهن. لا أريد أن يكرر جيلي نفس الجملة لبناتهن. يجب أن نستمع إلى الفتيات في أفغانستان وأن نفعل كل ما في وسعنا لوقف هذا الاضطهاد.

إن حقيقة الوضع والتمييز العنصري بين الجنسين في أفغانستان تلقي بثقلها على قلبي. تعيش الفتيات الأفغانيات في ظل ظروف مقيدة تحظر عليهن فرص التعليم والعمل والنمو. فحياتهن مقيدة بالقيود السياسية والاجتماعية التي تخنق إمكاناتهن وتقمع أحلامهن. ما الذي يمكنهن فعله حقاً في مثل هذه البيئة؟ من الأفضل أن نتساءل: ما الذي يُسمح لهن بفعله عندما يتم تقييد حرياتهن واعتبار تطلعاتهن غير مهمة؟

كبرتُ في المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور في أفغانستان حيث كانت الفتيات في كثير من الأحيان مهمشات ومعزولات، فوجدت ملاذي في المدرسة. لقد كانت ملاذي ومنطقتي الآمنة. هربتُ من مآسي الحياة لأذهب إلى المدرسة وأحلم بمستقبل أفضل. كانت المدرسة هي المكان الذي شعرت فيه بأنني مرئية ومسموعة كشخص، كفتاة. أصبحت الفتيات الآن أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى لأنه ليس لديهن مكان يلجأن إليه. يبدو المستقبل مظلماً وغامضاً بالنسبة للفتيات الأفغانيات. أناشد أعضاء المجلس أن يكونوا شهوداً على معاناتهن وأن يرفعوا الوعي حول أوضاعهن ويدافعوا عن حقوقهن الإنسانية الأساسية في مواجهة المحن.

وأود أن أدعو الدول والأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية إلى الدعوة والتفاوض لتمكين الفتيات والنساء في أفغانستان وفي جميع أنحاء العالم من إعمال حقهن الأساسي في التعليم. وأطلب منهم إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات والنساء وحريتهن في مفاوضاتهم ومناقشاتهم حول الأزمة الإنسانية التي تحدث في أفغانستان. أعتقد أن المنظمات الدولية يمكنها تقديم دعم وموارد قيّمة لتمكين المرأة الأفغانية والنهوض بحقوقها ورفاهها. وبالتالي، فإنني أحثّ أعضاء المجلس على الاعتراف بالفصل بين الجنسين في أفغانستان ووقفه من أجل المرأة والحياة والحرية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مينا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أرحب بكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن. وأقدّر ترؤسك لهذه الجلسة الهامة.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة بحّوث على ما قدمتاه من مستجدات. كما أشكر السيدة مينا على شجاعتها في مشاركة تجاربها المحزنة معنا، على الرغم من صعوبة الموقف. وأعتبر رسالتها نداء جاداً بالنيابة عن النساء والفتيات الأفغانيات.

لقد مرت ثلاث سنوات على عودة طالبان إلى السلطة. ولا بد لي من أن أقول، للأسف، أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في أفغانستان لا تزال قاتمة. فلا يزال الفقر المدقع والحرمان الكبير من الحقوق والحريات قائماً. ولئن كانت الحالة الأمنية العامة قد تحسنت، فإن خطر الإرهاب لا يزال مستمراً. وتتفاقم التحديات التي يواجهها البلد بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وهذا أمر لا يمكن تحمله ولا يمكن لأفغانستان أو جيرانها معالجته بمفردهم.

وترحب اليابان بنتائج اجتماع المبعوثين الخاصين الأخير في الدوحة، حيث شاركت حركة طالبان في مؤتمر ترعاه الأمم المتحدة لأول مرة. وقد أعربت حركة طالبان عن وجهات نظرها للدول المشاركة واستمعت مباشرةً إلى شواغل المجتمع الدولي، خاصةً فيما يتعلق بمسألة حقوق النساء والفتيات. وفي مناقشات المتابعة اللاحقة بشأن سبيل المضي قدما، أيدت اليابان نهج الخطوة بخطوة الذي تتبعه المنظمة، ونحن على استعداد لتقديم إسهامات بناءة في أي مجال يمكن أن يحسن الحالة.

وعلى الرغم من الزخم الإيجابي على الصعيد الدولي، أعلنت حركة طالبان ما يسمى بـ "قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". ويساور اليابان قلق بالغ إزاء هذا القانون الجديد لأنه يزيد من تقييد حقوق السكان، وخاصة النساء والفتيات، ويمنح المفتشين سلطات واسعة في إنفاذ القانون. وقد أثار ذلك بلا شك قلقا في أوساط الشعب الأفغاني وسيقود حالة حقوق الإنسان في اتجاه غير مرغوب فيه. وتحث اليابان مرة أخرى حركة طالبان على التراجع السريع عن سياساتها التمييزية والقمعية. والأمر لا يتعلق فقط بحقوق الإنسان. فهو كذلك يقوض المشاركة الدولية وجهود بناء الثقة، بما في ذلك عملية الدوحة.

فيجب على طالبان أن تصغي إلى أصوات الشعب الأفغاني على نطاق واسع. ولإرسال رسالة واضحة في ذلك الصدد، عقدت اليابان قبل أسبوعين اجتماعًا مشتركًا بالنيابة عن 12 عضوًا من أعضاء المجلس. وأشكر الدول التي شاركت في تلك المبادرة. وقد عُزِّزَت هذه الرسالة مؤخراً بعملية مراقبة بقيادتكم، السيدة الرئيسة. ويحدونا أمل كبير في أن تأخذ طالبان الأمر مأخذ الجد. ونواصل، من خلال سفارتنا في كابل، مراقبة الوضع المحيط بهذا القانون الجديد والتواصل مع مسؤولي طالبان.

وعلى الرغم من صعوبة الحالة، لن توقف اليابان انخراطها مع أفغانستان ودعمها للشعب الأفغاني على الأرض. ففي تموز/يوليه، أعلنت اليابان عن مساعدة جديدة بقيمة 10 ملايين دولار لتحسين صحة الشعب الأفغاني ورفاهه، مع دعم خفض الطلب على المخدرات وعرضها في أفغانستان من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والهدف من ذلك هو الاستفادة من الانخفاض الكبير في إنتاج الخشخاش الذي حققته حركة طالبان، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين البيئة بالنسبة للمرأة كعنصر مهم لتمكين المجتمعات المحلية. إن اليابان صادقة في رغبتها في المساعدة في تخفيف معاناة الشعب الأفغاني، ونحن مستمرون في بذل ما في وسعنا.

أخيرا، نغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد دعم اليابان لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والممثلة الخاصة أوتونباييفا. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يجب تعزيز البعثة، وينبغي تعيين جهة اتصال تابعة للأمم المتحدة لتيسير تلك العملية. وفي ذلك الصدد، نرحب

بتعيين نائبة الممثل الخاص الجديدة السيدة غانيون مؤخراً ونتطلع إلى العمل معها. وسنواصل المشاركة بنشاط، بوصفنا القائم بالصياغة، في الحالة في أفغانستان.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون، بالإضافة إلى بلدي، غيانا.

تشكر المجموعة السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، والسيدة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتيهما. كما استمعنا بعناية إلى البيان الذي ألقته السيدة مينا.

لقد سرد الأمين العام في تقريره (S/2024/664) مجموعة كبيرة من التحديات التي يواجهها الشعب الأفغاني – بما في ذلك ضعف الاقتصاد واستمرار الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والحالة الإنسانية المتردية والحرمان الكبير من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات.

وتكرر المجموعة الإعراب عن التزامنا الراسخ بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية وتعيد تأكيد تضامننا الثابت مع الشعب الأفغاني.

إن الشعب الأفغاني يحتاج إلى مساعدة دولية كبيرة في هذه الأوقات العصيبة. وقد كان اجتماع الدوحة الثالث، الذي عُقد في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2024، فرصة حاسمة وربما تحولية لأول مرة لطالبان للتواصل المباشر مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وللبناء على ذلك، ندعو طالبان إلى الامتثال لالتزامات أفغانستان الدولية من أجل رفاه الشعب الأفغاني.

وتعتقد المجموعة أن من المهم أن يواصل المجتمع الدولي انخراطه مع أفغانستان وتؤكد أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والسلام الدائم في أفغانستان، يجب اتباع نهج شامل يرتكز إلى احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للجميع. ولن تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان إلا من خلال مشاركة كل شعبها.

ويشير موجز أفغانستان القُطري للمساواة بين الجنسين لعام 2024، الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حزيران/يونيه 2024، إلى أن حركة طالبان استهدفت بشكل منهجي الحقوق والحريات الأساسية للنساء والفتيات منذ استيلائها على السلطة في أفغانستان في آب/أغسطس 2021، من خلال أكثر من 70 مرسومًا وسياسة وممارسة "تفرض الزي وتحد من حرية التنقل وتقيد الحصول على التعليم والفرص المهنية – الأمر الذي يمحو فعليًا أصوات النساء والفتيات ووجهات نظرهن من الأماكن العامة ويعيق إعمال حقوقهن الإنسانية المتأصلة".

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء زيادة اضطهاد المرأة الأفغانية من خلال قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الجديد.

وتظهر الجولة الأخيرة من المشاورات الفصلية التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمنظمة الدولية للهجرة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024، أن 1 في المائة فقط من النساء اللواتي شملهن الاستطلاع يشعرن بأن لهن تأثير على عملية صنع القرار في مجتمعاتهن وأن 64 في المائة منهن لا يشعرن بالأمان عند مغادرة منازلهن بمفردهن، في تباين صارخ مع 2 في المائة من الرجال. وذلك التفاوت مؤشر واضح على البيئة السلبية التي تعيش فيها النساء والفتيات في أفغانستان.

ولاحظنا أيضًا خفض رواتب الموظفات في الخدمة المدنية المطبق على "النساء اللاتي لا يحضرن إلى العمل يوميًا أو لا يؤدين واجباتهن وفقًا لتوصيف وظائفهن"، وهو ما يؤثر، وفقًا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على 000 5 موظفة في الخدمة المدنية اللاتي أمرتهن طالبان بالبقاء في بيوتهن.

وتكرر المجموعة دعوتها العاجلة لطالبان لإعادة فتح جميع المدارس والجامعات من أجل ضمان وصول النساء والفتيات إلى جميع مستويات التعليم والإلغاء السريع لجميع القوانين والسياسات

والممارسات التي تميز ضد النساء والفتيات وتنتهك حقوقهن الإنسانية وحرياتهن الأساسية وتحد من مشاركتهن الكاملة وعلى قدم المساواة والمجدية والآمنة في جميع مجالات الحياة.

إننا نستنكر تنفيذ العقوبة البدنية القضائية التي تنتهك التزامات أفغانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وترى المجموعة أن استمرار الانخراط الإقليمي مع أفغانستان في الاقتصاد والتجارة والنقل العابر أمر إيجابي لتنمية أفغانستان ونموها الاقتصادي. ونرحب بالجهود المبذولة للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون وندعو إلى مواصلة دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركائه من أجل إيجاد مصادر دخل بديلة للأسر الزراعية.

لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان مثيرة للقلق، مع وقوع الهجمات التي يرتكبها التنظيم الإرهابي الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان ويعلن مسؤوليته عنها، والتي يقع ضحيتها مواطنون أفغان وأجانب. إننا ندين جميع أعمال العنف ونشجع حركة طالبان على مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب وضمان سلامة المواطنين الأفغان. كما نشجع دول المنطقة على تكثيف الجهود المشتركة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية في أفغانستان بغية ضمان تحقيق ثمار السلام في المنطقة بأسرها.

وتشعر المجموعة بالقلق من استمرار تعرض الأطفال للقتل والتشويه بسبب الذخائر غير المنفجرة. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لاتخاذ تدابير لضمان إزالة الذخائر المتفجرة والتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة، على النحو الموصى به في الاستنتاجات المتعلقة بأفغانستان التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تشكل مصدر قلق بالغ، إذ يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية. ونلاحظ أنه على الرغم من بعض التحسينات التي تعزى إلى المساعدات الغذائية الإنسانية والمساعدات الزراعية الطارئة، فإن ما يقدر بنحو 12,4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتشيد المجموعة بمساهمات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية في تقديم الدعم الحاسم للمتضررين وتشجع المانحين الدوليين على زيادة ما يقدمونه من دعم. وندعو حركة طالبان إلى رفع القيود المفروضة على العاملات في المجال الإنساني من النساء الأفغانيات، مع الاعتراف بأن هذه القيود تؤثر سلباً على إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما للنساء والفتيات.

وختاماً، نعرب عن خالص تقديرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا على عملهما المتفاني ومشاركتهما الدؤوبة مع طالبان وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لتحسين الوضع العام في البلد.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، معالي السيدة فايون، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية سلوفينيا، على ترؤسكم هذه الجلسة. كما أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتيهما.

صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية الثالثة للحكومة الأفغانية المؤقتة. وفي مواجهة حالة الارتباك التي خلفها الانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية، عملت السلطات الأفغانية جاهدةً على تحقيق استقرار الوضع الأمني، وتحسين الاقتصاد ومعيشة الشعب، وتعزيز الحوار والتعاون الإقليمي والدولي. ولم يتحقق هذا الزخم بسهولة.

ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات متعددة. وقد أثار قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الصادر مؤخرا مخاوف دولية، ونشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان تتابع وتدرس آثاره العملية بشكل مستمر. وندعو الحكومة الأفغانية المؤقتة إلى الاهتمام بالشواغل المشروعة للمجتمع الدولي واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحقوق الأساسية للنساء والفتيات بشكل فعال.

لكن يجب أن ندرك أن حقوق المرأة ومصالحها لا يمكن أن تتحقق في معزل عن السياق العام، وأن دبلوماسية المنابر لن تساعد في حل المشكلة. ونأمل أن يلقي المجتمع الدولي نظرة شاملة وموضوعية على الحالة في أفغانستان، وأن يدعم إعادة الإعمار السلمي والانتعاش الاقتصادي فيها، ويساعدها على القضاء على الأسباب الجذرية

لعدم الاستقرار وتخلف النمو، ويهيئ الظروف المواتية لحماية حقوق ومصالح جميع أبناء شعبها، بمن فيهم النساء.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، يجب الحفاظ على زخم التفاعل مع السلطات الأفغانية. وتعرب الصين عن تقديرها لإتاحة الأمم المتحدة للسلطات الأفغانية إرسال ممثلين عنها لحضور اجتماع الدوحة الثالث، للمرة الأولى، والتفاعل بفعالية مع جميع الأطراف. ونأمل أن يكون تنفيذ نتائج الاجتماع بمثابة فرصة لتشجيع المجتمع الدولي على تعزيز مشاركته وتعاونه مع السلطات الأفغانية، على أساس مبدأ تولي الجهات الأفغانية القيادة والمسؤولية، وذلك لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة تدريجياً وإيجاد طرق عملية لحل التناقضات والخلافات. ومن أجل الاستجابة للاتجاه المتمثل في المشاركة والحوار بين المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية، ينبغي للمجلس أن يعيد تفعيل حزمة الإعفاءات من حظر السفر المفروض على أعضاء الحكومة الأفغانية المؤقتة على وجه السرعة وتعديل نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 في الوقت المناسب.

ثانياً، يجب أن نضاعف جهودنا لمساعدة أفغانستان على التغلب على الصعوبات التي تواجهها. ويحتاج ما يقرب من 24 مليون شخص في أفغانستان إلى مساعدات إنسانية، ويواجه 12,4 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل خطير، في حين لا يتوفر سوى أقل من ثلث الأموال اللازمة للمساعدات الإنسانية. ومع اقتراب فصل الشتاء، يواجه العديد من الناس في أفغانستان اختباراً قاسياً للبقاء على قيد الحياة. ويجب على الجهات المانحة التقليدية أن تستثمر بشكل أكبر وأكثر فاعلية في جهود الإغاثة وألا تستخدم المساعدات الإنسانية كوسيلة للضغط السياسي. وتمثل الأصول الخارجية لأفغانستان أموالاً منقذة لحياة الشعب الأفغاني. وينبغي للولايات المتحدة إلغاء تجميد هذه الأموال وإعادتها بالكامل إلى السلطات الأفغانية، دون قيد أو شرط. والتنمية هي الطريق الأكثر أهمية نحو تحسين معيشة الشعب الأفغاني. إننا نتطلع إلى تحقيق آثار سريعة وحقيقية لجهود فريقي العمل المعنيين بتنمية القطاع الخاص ومكافحة المخدرات، وقد أُنشئ هذا الفريقان في الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين، وذلك لمساعدة أفغانستان على تلبية تلك الاحتياجات الملحة. ويسلط تقرير الأمين العام (S/2024/664) الضوء مرارا وتكرارا على أن إعادة بناء النظام المالي هو مفتاح إطلاق الإمكانات الاقتصادية لأفغانستان. ومع ذلك، فإن الجزاءات الانفرادية غير القانونية تشكل عبئًا ثقيلًا على القطاع المصرفي الأفغاني. ونحث الدول المعنية على إنهاء الجزاءات الأحادية غير القانونية فورا واحترام حق أفغانستان المشروع في التنمية.

ثالثا، يجب دعم الحكومة الأفغانية المؤقتة في حربها الحازمة ضد الإرهاب. ولا تزال القوى الإرهابية مثل تنظيم داعش والقاعدة وحركة تركستان الشرقية الإسلامية نشطة في أفغانستان، مما يشكل تهديدا للبلد وللأمن الدولي والإقليمي. إننا ندعو الحكومة الأفغانية المؤقتة إلى اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة مختلف القوى الإرهابية على أراضيها بحزم، والحيلولة دون أن تصبح أفغانستان مرة أخرى جيباً للمنظمات الإرهابية. وغالباً ما يكون الإرهاب مرتبطا بالجرائم المتعلقة بالمخدرات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أفغانستان في إطلاق برامج إنتاج المحاصيل البديلة وبرامج إعادة التأهيل فيما يتعلق بالمخدرات ومكافحة شبكات تهريب المخدرات من أجل مواصلة تعزيز الإنجازات المتحققة في مجال مكافحة المخدرات.

وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة أوتونباييفا وبعثة الأمم المتحدة في مساعدة أفغانستان على مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية وإعادة الاندماج في المجتمع الدولي.

كما تؤدي الدول المجاورة ودول أخرى في المنطقة دورا نشطا في تحسين الحالة في البلد. وفي شهر تموز/يوليه من هذا العام، في مؤتمر قمة أستانا لمنظمة شنغهاي للتعاون، أيدت القمة بالإجماع التنمية السلمية في أفغانستان. وسيعقد الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الدول المجاورة لأفغانستان في تركمانستان هذا العام. والصين، باعتبارها جارة صديقة لأفغانستان، مستعدة للعمل مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لمواصلة تقديم المساعدة للشعب الأفغاني، بأفضل ما تستطيع، وتعزيز السلام والأمن الدائمين والتنمية والازدهار في أفغانستان.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أبدأ بالترحيب بكم بصفتكم نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية سلوفينيا. إننا ممتنون لاقتراح أن تركز هذه الجلسة على المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة روزا أوتونباييفا، على إحاطتها والتزامها، وأن أعرب عن تقديرنا العميق أيضا للسيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها الواضحة التي وإن كانت قد سلطت الضوء على الوضع المأساوي، فإنها تعطي الأمل أيضا في إمكانية تغييره. أخيرا، أود كذلك أن أشكر السيدة مينا على شهادتها المؤثرة والملهمة.

في عام 2020، كانت هناك أربع مفاوِضات للسلام من النساء شاركن في محادثات السلام بين الأفغان في الدوحة. ويوثق الفيلم المعنون "الحافة الحادة للسلام" التزامهن الثابت. إننا نسمعهن يقلن: "أملي أن نحظى بسلام مشرف، سلام لن نندم عليه". ولا تزال سويسرا عازمة على مواصلة دعم أفغانستان بنشاط، إلى جانب الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، واضعة مصالح الشعب الأفغاني وشواغله وتطلعاته في صميم عملها من أجل هذا "السلام الذي لن نندم عليه".

وأود أن أسلط الضوء على نقطتين.

أولا، كما تم التشديد عليه في توصيات التقييم المستقل للمنسق الخاص (انظر S/2023/856) والقرار 2721 (2023)، إن إعادة اندماج أفغانستان في المجتمع الدولي تتطلب تحقيق تقدم ملموس في الوفاء بالتزاماتها الدولية. ولا تزال سويسرا ملتزمة بمسار تعيش فيه أفغانستان في سلام مع نفسها ومع جيرانها. ونصر على أن هذه الجهود يجب أن تشمل الرفع الفوري لجميع القيود التي تتعارض مع الالتزامات الدولية والتي تؤثر على حقوق النساء والفتيات وحرياتهن الأساسية، بما في ذلك الامتثال لما يسمى بقوانين الآداب الجديدة، أو إلغائها. ويظل من الضروري المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ولا يمكن التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد، لا سيما تزامن الأزمات الاقتصادية والمناخية والأمنية، إلا بالمشاركة النشطة للمرأة وحماية حقوقها واحترامها. وبحرمان الفتيات من الحصول على التعليم، تحرم حركة طالبان جيلا كاملا من فرصة الاستعداد لمواجهة تحديات المستقبل التي تواجه بلدهم، في وقت تعد فيه مشاركة النساء كعاملات وقائدات ورائدات أعمال أمرا ضروريا لإنعاش النشاط الاقتصادي. ومن الأهمية بمكان أن تشارك النساء مشاركة فعلية في إدارة الموارد للتخفيف من الآثار البيئية التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، ولتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود. ومن الضروري إشراكهن في جميع تدابير الوقاية ومبادرات السلام إذا أردنا النجاح في مكافحة العنف المسلح والإرهاب في أفغانستان على المدى الطويل.

وينظم بلدي، بالتعاون مع إندونيسيا وأيرلندا وقطر، يوم الاثنين المقبل مناسبة بشأن موضوع "إشراك المرأة في مستقبل أفغانستان". وفي هذه المناسبة، سنستمع إلى النساء اللواتي شاركن في محادثات عام 2020 والنساء اللواتي يعملن حاليا في الميدان في أفغانستان. ويجب علينا تأييد النساء وإسماع أصواتهن، وندعو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى مواصلة التزامها القوي تجاههن.

ثانيا، تلتزم سويسرا بمواصلة دعمها لأفغانستان، خاصة بتعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود. ومن دواعي القلق البالغ أن أكثر من نصف السكان الأفغان لا يزالون يعتمدون على المساعدة الإنسانية للبقاء. ولضمان فعالية هذه المساعدة، من الضروري إتاحة إمكانية الوصول الكامل والآمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين. وفي هذا الصدد، وكما يؤكد الأمين العام بوضوح في تقريره (S/2024/664)، يجب على طالبان رفع القيود المفروضة على العاملات في مجال الإغاثة والامتناع عن التدخل في العمليات الإنسانية. وأدى العنف ضد موظفي المنظمات الإنسانية وأصولها ومرافقها إلى بيئة معادية للعاملين في المجال الإنساني. ونؤكد على ضرورة حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واحترامهم في جميع الأوقات.

إن هذا الأمل في سلام مشرف، في بلد تُحترم فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل فرد، هو الذي يجب أن نواصل الاسترشاد به في التزامنا المشترك. وستظل سويسرا شريكا موثوقا به في هذا المسعى.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتيهما القاتمتين ونقدر أيما تقدير عملهما الدؤوب في ظل ظروف صعبة. وأعرب عن تقديري أيضا للسيدة مينا على آرائها التي نقدرها تقديرا كبيرا.

منذ الإحاطة السابقة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9663)، لا يزال المجتمع الدولي في دوامة. بدأ المشوار بالآمال والتوقعات التي انبثقت عن اجتماع الدوحة الثالث للمبعوثين الخاصين، والتي تطغى عليها الآن خيبة أمل وقلق بالغ بشأن ما يسمى بقانون الآداب.

وفي ضوء ذلك، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، يجب أن تفهم حركة طالبان أن تدابيرها المتطرفة والعدوانية لا تخدم مصلحة أحد، بما في ذلك مصلحتها. وقد شُرع في عملية المشاركة الفريدة التي تقودها الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفغانستان لأن الشعب الأفغاني يستحق الحوكمة الرشيدة والعودة إلى حياته الطبيعية. ولكن ينبغي ألا تعتبر عملية الأمم المتحدة هذه أمرا مسلّما به. فقد اختارت العديد من الجهات الفاعلة، بما فيها مجلس الأمن والأمانة العامة وبلدان المنطقة، دعم العملية على الرغم من الشكوك حول ما إذا كان التعامل مع طالبان سيعود بالنفع فعلا على الشعب الأفغاني. وكانت هذه المساعي الصبورة نابعة من الإيمان بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل يائسا أو عاجزا. كما أبدت المرأة الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني قدرا كبيرا من الصبر في هذا السياق. غير أن القرارات المثيرة للقلق التي اتخذتها حركة طالبان مؤخرا تهدد بشكل خطير معقولية المشاركة وقد تثبط كثيرا ممن انضموا إلى هذه الجهود حتى الآن.

وترى جمهورية كوريا أن نبأ ما يسمى بقانون الآداب جاء في الوقت الذي كنا ننظر فيه في السبل الممكنة للإسهام في إنشاء أفرقة عمل معنية بمكافحة المخدرات والقطاع الخاص كمتابعة لاجتماع الدوحة الثالث. ورغم أننا لا نزال نتفق مع ضرورة المضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق المقترحة في تقرير التقييم المستقل (انظر S/2023/856)، فلن تلوم طالبان أحدا سوى نفسها إذا توقف هذا الزخم.

ثانيا، نؤكد من جديد على أن اندماج السكان الأفغان ورفاههم، لا سيما النساء والفتيات والأقليات، شرطان أساسيان لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل في البلد. وردا على ادعاءات طالبان بأن "تقييم أفغانستان من منظور غربي نهج غير مناسب"، نود أن نعرض وجهة نظرنا الكورية.

عندما حصلنا على الاستقلال في أربعينيات القرن العشرين وافتتحنا عهد جمهورية كوريا الجديدة، كانت البلد في فقر مدقع، وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء الكوريات أدنى بكثير من 20 في المائة، أي أدنى بكثير من المعدل لدى النساء الأفغانيات اليوم. لكن الاستثمار في الموارد البشرية، بما في ذلك المرأة، كان نقطة الانطلاق في بناء الدولة في جمهورية كوريا. وكان دستورنا الأول لعام 1948 ينص على حق الاقتراع العام والمساواة في حقوق التعليم للفتيات. وبحلول عام 1960، ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى جميع السكان إلى حوالي 80 في المائة، ومن المعروف الآن على نطاق واسع أن التنمية الاقتصادية السريعة في كوريا قد تحققت إلى حد كبير بفعل الحماسة بشأن التعليم للجميع. والواقع أن تاريخنا الحديث يعزز إيماننا بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع لا تنفصل عن الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وهذه التجربة ليست غربية.

إننا لا ننكر الجهود التي تبذلها طالبان، مثل حظرها لزراعة الأفيون وعمليات مكافحة الإرهاب التي نُفذت ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، ولكن التحديات المترابطة التي تواجه أفغانستان تتطلب استجابة كلية تشمل حقوق الإنسان. وتشكل التقارير الأخيرة عن زيادة التجنيد في صفوف تنظيم داعش – خراسان داخل الأقليات العرقية مثالا على ضرورة استيعاب الجميع والتماسك الاجتماعي في مكافحة الإرهاب.

و نحترم التعاون الإقليمي فيما يتعلق بأفغانستان، نظرا للشواغل والمصالح المختلفة للبلدان المجاورة، مثل اللاجئين والترابط الاقتصادي والموارد المائية. لكن ينبغي التذكير دائما بأن إعادة اندماج أفغانستان في المجتمع الدولي مشروع على نطاق الأمم المتحدة. وسيكون من الأهمية بمكان، إذ نستشرف المستقبل، تحقيق التآزر بين التعاون الإقليمي الجاري والعملية التي تقودها الأمم المتحدة. ومن المهم الالتفاف حول هدف تفاعل المجتمع الدولي المنسق والقائم على المبادئ مع حركة طالبان. وندعو إلى الاستمرار وفق معايير واضحة. وسيظل ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الحالية بشأن أفغانستان، بما في ذلك قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 (2011)، بمثابة توجيهات مشتركة. وكوريا، باعتبارها دولة مانحة منذ أمد بعيد وعضوا في المجلس ومشاركا في اجتماعات الدوحة، على استعداد للاضطلاع بدور فعال في هذه المساعي كلها.

السيدة جامبرت – غراي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتيهما الثاقبتين. وأود أن أشكر السيدة مينا بشكل خاص على رؤيتها الثاقبة القوية للتكلفة البشرية لما يحدث داخل أفغانستان حاليا.

أولا وقبل كل شيء، تدين المملكة المتحدة بشكل لا لبس فيه ما يسمى بقانون "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي أصدرته حركة طالبان. وكما قال وزير خارجية بلدي، فإن هذا القانون يمثل انتكاسة مأساوية أخرى للبلد ولشعبه. ويجب أن يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد لإظهار معارضتنا التامة لاعتداء طالبان المستمر على حقوق الإنسان. وندعو طالبان إلى التراجع الفوري عن هذه السياسات البغيضة وضمان الحريات الأساسية لجميع الأفغان. والمملكة المتحدة ثابتة في دعمها للمرأة الأفغانية وتوفير منابر لإسماع صوتها. ويسرنا أن نشارك في استضافة حدث جانبي للجمعية العامة في وقت لاحق اليوم سيسلط الضوء على دور النساء والفتيات الأفغانيات في مكافحة انعدام الأمن الغذائي.

ثانيا، ندعو الأمم المتحدة إلى دفع عجلة التقدم في تنفيذ القرار 2721 (2023). وهذا يشمل التعجيل بتعيين مبعوث خاص. ولنكن واضحين: لا يمكن لطالبان أن تتوقع من المجتمع الدولي أن يدفع بعملية الأمم المتحدة قدما دون الوفاء أولا بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالحريات الأساسية للنساء والفتيات والإدماج السياسي ومكافحة الإرهاب.

أخيرا، يتعين على المجتمع الدولي أن يكثف الاستجابة الإنسانية في أفغانستان التي لا تزال ممولة بنسبة 30 في المائة فقط. وكما جاء في أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/664)، سيحتاج 23,7 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في عام 2024 ويعاني 12,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ولا يزال 6,6 ملايين شخص نازحين داخليا. ولن تؤدي القيود الأخيرة التي فرضتها حركة طالبان إلا إلى زيادة هذه الحالة المروعة سوءا بالنسبة لأكثر الفئات تهميشا وضعفا في أفغانستان.

ومنذ عام 2021، قدمت المملكة المتحدة أكثر من 800 مليون دولار لمعالجة الأزمة الإنسانية. ونحث الآخرين على اتخاذ خطوات مماثلة للتخفيف من معاناة الشعب الأفغاني. ولا نزال ملتزمين بالعمل البنّاء مع الأطراف داخل أفغانستان وخارجها من أجل أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها والمجتمع الدولي.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة، السيدة روزا أوتونباييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والسيدة مينا، ممثلة المجتمع المدني، على إحاطاتهن.

في خضم الأزمات المتشابكة التي تواجهها أفغانستان، فإنه مما يدعو للقلق بشكل خاص تزايد الأعمال الإرهابية وتصاعد التطرف العنيف وتدهور حالة حقوق الإنسان وخطورة الحالة الإنسانية والركود الاقتصادي. وقد شهدت الفترة الأخيرة تزايداً في الأعمال الإرهابية المنسوبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – خراسان، مما رسخ وضع التنظيم بوصفه تهديدا للسلام والأمن ليس في البلد فحسب، ولكن في المنطقة أيضاً. ولذلك، فإن تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي أمر حيوي لمواجهة الروابط الضارة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

العابرة للحدود الوطنية التي تغذي أنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات. ومن الضروري أيضا ضمان التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة للسكان، وهي احتياجات تتفاقم بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ.

فلنسمِّ الأمور بمسمياتها: لا يمكن الحديث عن الوحدة والمصالحة الوطنية بينما تُهمّش النساء والفتيات، اللاتي يشكلن نصف الشعب الأفغاني، وتُغيّبن. ولا يمكن تصور مستقبل كريم ومزدهر لأفغانستان إذا لم تتلق الفتيات التعليم النظامي ولم تتمكن النساء من المساهمة في بناء هذا المستقبل من داخل المجال العام. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى وضع حد لجميع الأعمال التي تنتهك حقوق الإنسان وإنهاء نظام التمييز المؤسسي ضد النساء والفتيات.

وقد أتاح اجتماع الدوحة الثالث الفرصة لممثلي المجتمع الدولي، جنبًا إلى جنب مع سلطات الأمر الواقع، لوضع جدول أعمال يجسد التحديات الرئيسية التي تواجهها أفغانستان. ويشكل تعزيز الحوار بين الأفغان وإنشاء فريقي عمل في مجالي التمويل ومكافحة المخدرات ودعم المؤسسات التي تقودها النساء تدابير عملية ينبغي طرحها على طاولة النقاش وتعزيزها خلال اجتماع الدوحة الرابع. ويجب أن يساهم المجتمع الدولي في تنفيذ تلك الاستراتيجيات وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السلام والتنمية متعاضدان. فلبناء السلام، لا غنى عن تعزيز إدماج الجهات الفاعلة العرقية والسياسية والاجتماعية المتعددة وتيسير المشاركة الكاملة والهادفة والآمنة للمرأة.

أود أن أختتم بإعادة تأكيد دعم بلدي لعمل الممثلة الخاصة أوتونباييفا وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث والسيدة مينا على إحاطاتهن. وأود أن أشكر السيدة مينا على وجه الخصوص وأن أنوه بقصتها المقنعة وصوتها المؤثر في مجال الدعوة الذي اكتسبته بشق الأنفس.

أود اليوم أن أتناول حالة حقوق الإنسان المتدهورة في أفغانستان. منذ الإحاطة التي قُدمت قبل ثلاثة أشهر (انظر S/PV.9663)، أصدرت ما يسمى بوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في طالبان توجيهاً جديداً يقنن المزيد من القيود، بما في ذلك على قدرة النساء والفتيات على المشاركة في الحياة العامة، بدرجة تصل إلى حد الاضطهاد الجنساني. ولا يمكن اليوم رؤية النساء والفتيات الأفغانيات أو سماع أصواتهن في الأماكن العامة. ويأتي هذا التوجيه ليُضاف إلى القيود السابقة على تعليمهن وسفرهن وحرياتهن الشخصية الأخرى. واستناداً إلى هذا التوجيه الجديد، يمكن لما يسمى بشرطة الأخلاق احتجاز المواطنين الأفغان ومعاقبتهم دون الحاجة إلى إثبات ذنبهم.

ويثير هذا الانحدار المستمر نحو الاستبداد النابع من كراهية المرأة بالغ القلق ويأتي في سياق تزايد الفقر وضعف الاقتصاد، على النحو المفصل في التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/664). ويشير التقرير إلى أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أفغانستان منذ فترة طويلة قد تفاقمت بسبب سياسات طالبان التي تزداد تقييداً.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب الأفغاني ونواصل دعم سياسة التعامل مع طائفة واسعة من الأفغان، بمن فيهم طالبان، بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك. ولكن بصراحة، يثير التدهور السريع لحالة حقوق الإنسان تساؤلات متزايدة في الكثير من الأماكن بشأن مزايا التعامل مع طالبان. ولا تزال الولايات المتحدة ترى أن دور الأمم المتحدة محوري، سواء في تنسيق جهود المساعدة أو في تيسير التعاملات الدولية مع طالبان وغيرها من الأفغان. والاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة للمبعوثين الخاصين في الدوحة عنصر مهم في هذا التعامل وكانت مشاركة طالبان في الدورة الأخيرة في تموز/يوليه خطوة مهمة. ونؤيد مبادرة الأمم المتحدة لإنشاء أفرقة عاملة معنية بمكافحة المخدرات ومشاركة القطاع الخاص من أجل المساعدة في تبسيط التعامل مع طالبان وغيرها من الأفغان في مجالات محددة ذات اهتمام مشترك. وسيكون من المهم التركيز في إطار تلك المجموعات على الإجراءات والنتائج التي تدعم الشعب الأفغاني، وخاصة النساء والفتيات الأفغانيات، والتي تعزز المصالح الجماعية.

في الوقت نفسه، يجب ألا تغفل الأمم المتحدة عن القرار 2721 (2023)، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي أكد أهمية التقييم المستقل للأمم المتحدة (انظر S/2023/856) وضرورة وضع خريطة طريق سياسية من أجل أفغانستان تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها وتندمج بشكل كامل في المجتمع الدولي وتفي بالتزاماتها الدولية. والأهم من ذلك أن القرار يدعو إلى تعيين مبعوث خاص لقيادة هذا الجهد ويعترف بالحاجة إلى ضمان المشاركة المجدية للمرأة الأفغانية في جميع مراحل هذه العملية.

من الواضح أن هذا ليس هو المسار الذي تسلكه طالبان حالياً. فمع كل مرسوم جديد ينم عن التعصب، تبتعد طالبان عن الشعب الأفغاني وعن المجتمع الدولي.] ومن جانبنا، أوضحت الولايات المتحدة في اتصالاتها مع طالبان أن اتخاذ خطوات مجدية نحو التطبيع سيتوقف على أفعالهم، بما في ذلك احترام حقوق جميع الأفغان والمشاركة في عملية شاملة للجميع بشأن المستقبل السياسي للبلد والوفاء بالتزاماتهم في مجال مكافحة الإرهاب. وحتى باتباعنا لسياسة التواصل البناء، يجب أن نحافظ على الموقف الحالي إزاء أي إجراءات تضفي الشرعية على طالبان بوصفها حكومة ويجب أن نعطي الأولوية لبدء عملية، على النحو المتوخى في التقييم المستقل والقرار 2721 (2023)، لوضع خريطة طريق سياسية قابلة للتطبيق ومقبولة للأطراف في اتجاه التطبيع.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر ممثلة الأمين العام، السيدة روزا أوتونباييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما سامي بحوث، على إحاطتيهما. كما أود أن أشكر السيدة مينا على شهادتها القوية جدا.

انحدرت حركة طالبان إلى مستوى جديد من التدني في سياستها المتمثلة في القمع المنهجي للمرأة الأفغانية بعد مرور ثلاث سنوات على استيلائها على السلطة بالقوة. ويحظر المرسوم المعنون "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" اعتبارا من تاريخه على النساء استخدام وسائل النقل العام بمفردهن ويجبرهن على تغطية وجوههن ويعتبر تحدثهن بصوت عال أمرا غير قانوني. وهذا المرسوم الجديد، الذي يضاف إلى العديد من المراسيم الأخرى، هدفه واضح: إن طالبان تريد حمل النساء على الاختفاء من الفضاء العام.

وتدين فرنسا سياسة الفصل تلك بأشد العبارات. وتمثل هذه القرارات اضطهادا جنسانيا قد يشكل جريمة ضد الإنسانية. وتضاف هذه القرارات إلى الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي ترتكبها طالبان والتي تؤثر على جميع الأفغان من النساء والرجال. فقد أصبح التمييز والتعذيب والعقوبة البدنية في الأماكن العامة وإعدام المعارضين السياسيين خارج نطاق القانون من الأمور الشائعة في أفغانستان.

إن الحالة الأمنية مسألة تثير القلق أيضا. وتقع هجمات إرهابية كل شهر تقريبا. وينشط تنظيما داعش – خراسان والقاعدة في أفغانستان ويشكلان تهديداً كبيراً للأمن الإقليمي والدولي. ويستمر الاتجار بالمخدرات الذي تؤججه زيادة إنتاج المخدرات الاصطناعية.

وفي هذا السياق، تظل فرنسا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني. فمنذ عام 2021، قدمت فرنسا مساعدات إنسانية تتجاوز قيمتها 160 مليون يورو. كما أنها تقدم دعمًا ملموسًا في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي لتلبية احتياجات الأفغان على أساس مبادئ واضحة وستواصل تقديم المساعدات الإنسانية بما يتماشى مع مبدأ "من النساء ومن أجل النساء".

وعلى الصعيد السياسي، تدعم فرنسا مبادرات المجتمع الدولي الرامية إلى تحسين حالة النساء والرجال الأفغان وتعزيز الاستقرار في البلد. ولهذا السبب، تشارك فرنسا في العملية التي انطلقت في الدوحة. ومع ذلك، يجب أن تتسق تلك المبادرات أيضا مع المبادئ التي اعتمدها المجلس والتي ينص عليها بوجه خاص القراران 2593 (2021) و 2681 (2023). وقد فُرضت التزامات دولية واضحة على طالبان تتعلق في المقام الأول بحقوق المرأة. وتقع على عاتقنا مسؤولية أن ندعو إلى الوفاء بتلك الالتزامات وتنفيذها بالكامل في مواجهة عجز طالبان عن إثبات إحراز أي تقدم بشأن تلك المبادئ الأساسية. ويجب أن يرتكز أي حوار مع طالبان على استراتيجية

موحدة تخدم الشعب الأفغاني بأكمله بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق. ويجب أن يكون احترام حقوق الإنسان في صميم هذا الحوار.

أخيرا، أود أن أشدد مرة أخرى على دعم فرنسا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والممثلة الخاصة للأمين العام وجميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها الذين يعملون في الميدان لصالح الشعب الأفغاني.

السيد دو بونو سانت كاسيا (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتيهما والسيدة مينا على شهادتها الشجاعة والمؤثرة.

إن الاضطهاد المنهجي للنساء والفتيات في أفغانستان هو أقصى وأخطر حالة طوارئ تتعلق بحقوق المرأة في عصرنا الحالي. وتدين مالطة سنّ طالبان مؤخراً ما يسمى بقانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يضفي الطابع المؤسسي على القمع المنهجي للنساء والفتيات الأفغانيات ويقيد حقوقهن ويزيد من اضطهادهن.

فالقانون، إلى جانب المراسيم القائمة، يمحو وجود المرأة فعليًا في الحياة العامة. وأدت تلك المراسيم إلى إسكات أصوات النساء فعليا. فهي تقوض حرية التعبير والحصول على التعليم والوصول إلى المعلومات وحرية التنقل والمشاركة العامة وحرية الصحافة. ونؤيد المجتمع الدولي في المطالبة بإلغائها فوراً.

وعلى الرغم من الإدانة الواسعة النطاق لتلك السياسات المتطرفة، فإن الاتفاق على نهج دولي متسق يعزز المسار السياسي لأفغانستان ويضمن في الوقت نفسه المساءلة عن حقوق الإنسان يظل أمرا بعيد المنال. وكما أكدت المديرة التنفيذية بحوث، يجب ألا يكون التعامل مع طالبان على حساب حقوق المرأة.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الحالة التي تواجهها الأقليات العرقية والسياسية في أفغانستان، بما في ذلك طائفتا الهزارة والطاجيك ومجموعات أخرى. ويثير تهميشهم واضطهادهم قلقنا البالغ. وندعو إلى حماية حقوق جميع الأقليات والأخذ بمختلف الآراء في أي عملية سياسية مقبلة. وقد حث المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان على أن تكون حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من أي تعامل مع طالبان. وفي هذا الصدد، نحث طالبان على السماح بدخوله البلد بلا عوائق.

ومثلما يجب أن تكون حقوق المرأة محورية في برامج جميع عمليات صنع القرار بشأن مستقبل أفغانستان، يجب أن نستخدم أيضًا جميع آليات الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والثنائية للدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للنساء والفتيات الأفغانيات. ونؤكد الدور الحاسم لكل من المرأة والمجتمع المدني الأفغانيين في تلك العمليات. فمشاركتهما الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة ضرورية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين.

إن تقرير الأمين العام (S/2024/664) مروع. هناك 23,7 مليون أفغاني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة والنساء والأطفال متضررون على نحو غير متناسب. والحظر المفروض على عمل النساء في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة يعيق بشدة تقديم المساعدات وجمع البيانات، مما يزيد من تفاقم الحالة غير المستقرة. كما أنه اعتداء على المبادئ الإنسانية. ويساور مالطة بالغ القلق إزاء تقلص حيز العمل المتاح للمنظمات الوطنية والدولية في جميع القطاعات والقيود المتزايدة المفروضة على البرامج التي تركز على المرأة وتلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويجب إعطاء الأولوية لدعم منظمات المجتمع المدني النسائية والمنظمات غير الحكومية التي لا تزال تمارس أنشطتها في أفغانستان وتعمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

وفي هذا السياق، لا يزال دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بالغ الأهمية. ويجب أن تكون البعثة مجهزة تجهيزاً كاملاً لمواصلة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، مع التركيز بوجه خاص على الانتهاكات الجنسانية. ونرحب بجهودها المستمرة للتوسط في النزاعات المحلية ونحث على إشراك المرأة في تلك العمليات. وعلاوة على ذلك، يؤكد السياق الجيوسياسي الأوسع نطاقًا، بما في ذلك المسائل التي نوقشت في اجتماعات الدوحة كعدم الاستقرار الإقليمي والتحديات الأمنية والاتجار بالمخدرات وتغير المناخ، الحاجة

إلى استجابة دولية منسقة ومستدامة. وتشكل الأنشطة الإرهابية لتنظيم داعش – خراسان تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. ومن الأهمية بمكان ألا تصبح أفغانستان ملاذاً آمناً للإرهابيين.

في الختام، تؤكد مالطة مجددا تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان، ولا سيما النساء والفتيات. ويجب أن يحرص المجلس على أن تظل حقوقهن في طليعة استجابتنا. ولا يمكننا أن نأمل في أن تنعم أفغانستان بالسلام والازدهار والاستقرار إلا من خلال دعم حقوق جميع الأفغان وحرياتهم.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا أن نرحب بكم، السيدة الوزيرة، بصفتكم رئيسة مجلس الأمن. نتقدم بالشكر إلى السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على تقييمها للحالة الراهنة في أفغانستان. لقد دأب الاتحاد الروسي على دعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تحت قيادتها في إطار المهام الموكلة إلى البعثة. وننوه باهتمام كابل بإقامة اتصالات معها. ونرحب بالتزام الأمم المتحدة الثابت بالحفاظ على وجودها في أفغانستان وتقديم المساعدة الملحة التي يحتاجها شعبها.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانين اللذين أدلت بهما المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومقدمة الإحاطة من المجتمع المدني، السيدة مينا. وبكل صراحة، فوجئنا بطريقة تقديم إحاطة الأخيرة. فهي تثير الشكوك، كما أنه لم يتم الاتفاق بشأنها مع أعضاء المجلس. لقد قيل لنا أن ممثلة المجتمع المدني ستتكلم عبر الفيديو، ويعني التداول عبر الفيديو عن بعد. لم يكن هناك أي فيديو على الإطلاق في القاعة. أتساءل كيف يمكننا أن نثق في صحة تلك الإحاطة الصوتية، ناهيك عن كونها لم يسبق لها مثيل في ممارسة المجلس. نعدكم بأننا سنرجع إلى مناقشة هذه المسألة.

ويسرنا إعطاء الكلمة لممثلي بلدان المنطقة أيضا في المناقشة اليوم. لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2024/664). نود أن نشير إلى ما يلي.

على مدى السنوات الثلاث الماضية منذ وصول طالبان إلى السلطة، وعلى الرغم من تنبؤات زملائنا الغربيين بانهيار سياسي واقتصادي وشيك للبلد، فقد صمدت أفغانستان. في سياق جزاءات أحادية الجانب غير مسبوقة وأزمة إنسانية، لم ينزلق البلد، الذي عاش لسنوات على الهبات من المجتمع الدولي، في حرب أهلية أخرى أو تحول إلى ثقب أسود. ومع ذلك، وبالنظر إلى نطاق وحجم التهديدات والمشاكل الهائلة التي تراكمت على مدى السنوات العشرين الماضية من الحرب والتي لا تزال قائمة بعد الفرار المخزي للقوات الغربية، فإن شعبها بحاجة إلى مساعدتنا ودعمنا المستمرين الآن أكثر من أي وقت مضى. في الوقت نفسه، من المشجع أن سلطات الأمر الواقع نفسها قد تمكنت من تقييم الحالة برصانة والتركيز على تعزيز التعاون الإقليمي واستعادة الطاقات الاجتماعية والاقتصادية. فهي تسعى إلى مسار التنمية لأفغانستان من دون تلقي مساعدة غربية.

ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى اتباع نهج واقعي وشامل تجاه أفغانستان، استنادًا إلى تحليل موضوعي وتقييم متوازن للحالة. من الضروري إقامة تعاون بنّاء داخل المجتمع الدولي نفسه بشأن المسألة الأفغانية. وهذا يعني، أولاً وقبل كل شيء، إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الأفغان أنفسهم ونبذ المصالح الضيقة للدول منفردة، فضلاً عن المشاركة بصبر في حوار مع سلطات الأمر الواقع الأفغانية بشأن مجموعة واسعة من المسائل الملحة بدون ابتزاز أو ضغط. ونرى أن طالبان مهتمة بتطوير أوجه هذا التعاون البراغماتي، وهو ما تؤكده مشاركتها في الاجتماع الأخير للمبعوثين الخاصين المعنيين بأفغانستان في الدوحة في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه. وكما أظهرت المناقشة التي دارت هناك، فإن الأطراف الفاعلة الإقليمية تتشارك في تبني ذلك النهج أيضاً.

وفي الوقت نفسه، يبدو جلياً أن إحراز أي تقدم في تعميق الحوار مع سلطات الأمر الواقع يكاد يكون مستحيلاً إذا استمرت بعض الجهات المانحة الغربية في الاسترشاد بمبدأ إما طريقتنا أو لا شيء، محملة طالبان وحدها المسؤولية ومُصرّة على وضع شروط إضافية وعقبات أمام استئناف المساعدات الإنسانية واسعة النطاق. ومع أننا

اعتدنا منذ فترة طويلة على أساليب الغرب في تحديد المذنبين وإلقاء عبء المسؤولية على عاتق الآخرين، إلا أن هذا المسار لن يقود إلى أي نتيجة مرجوة. ولا علاقة له بالمساعدة الحقيقية في حل المشكلة الأفغانية. وسيتحمل المواطنون الأفغانيون العاديون في الختام عواقب تلك المناورات والمساومات العبثية مرة أخرى.

إننا نتفق مع تقييم الأمين العام للحالة الداخلية الصعبة في أفغانستان. ولا يزال يساورنا القلق بشكل خاص إزاء المخاطر الأمنية المستمرة التي يشكلها النشاط الإرهابي المستمر للفرع الأفغاني لتنظيم داعش. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الأمر الواقع، إلا أن الإرهابيين يبسطون نفوذهم في البلد ويتعمدون زعزعة استقرار الحالة هناك من خلال تنفيذ هجمات إرهابية جديدة. ونواياهم واضحة لنا – إنهم يسعون إلى ترسيخ أنفسهم كقوة بديلة وتقويض الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وضحايا هجماتهم الإرهابية الكبرى هم أفراد من الأقليات الدينية والعرقية، بمن فيهم ذلك النساء والأطفال. ولا يخفي المقاتلون حقيقة أن الجماعات الإرهابية تتلقى تمويلاً من الخارج وأن هناك مقاتلين إرهابيين أجانب في صفوفها. كما يعمد مقاتلو داعش إلى تعديل تكتيكاتهم باستمرار. فهم ينشطون في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لتجنيد أعضاء جدد وجذب التمويل لتنفيذ أنشطتهم الإرهابية. وبالنظر إلى كمية الأسلحة التي خلفتها القوات العسكرية الغربية وراءها في البلد، فقد أصبح خطر وقوع هذه الأسلحة في يد المقاتلين وانتشارها لاحقا في المنطقة وخارجها احتمالا حقيقا جدا.

ويرتبط الإرهاب أيضاً ارتباطاً وثيقاً بمشكلة المخدرات. ومن الواضح أن جهود طالبان المستمرة وحدها غير كافية. هناك حاجة إلى مساعدة دولية وإقليمية شاملة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين جهات أخرى. كما أن ضمان دعم المزارعين الأفغان لا يزال يمثل مشكلة ملحة. ومن مصادر القلق بشكل خاص إنتاج المخدرات الاصطناعية.

ونركز بصفة خاصة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وننوه بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان. إن العمل المتفاني للوكالات الإنسانية وموظفيها يستحق دعمنا. إن الموظفون يستمرون في العمل في الميدان تحت كل الظروف لمساعدة الشعب الأفغاني. لكننا نلاحظ في الوقت نفسه أن تلك الخطوات غير كافية. ولا تزال جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع نطاق المساعدات بما يتجاوز الاحتياجات الأساسية تواجه عراقيل تفرضها عدة أطراف مانحة غربية ترفض بشكل قاطع أي إمكانية للمساهمة في تنمية البلد. وترفض إعادة بناء المدارس والمستشفيات أو تشييد الطرق التي تربط المحافظات والمدن بالمناطق الزراعية. وينتظم بلدي في تقديم مساعدات محددة تستهدف المحتاجين في أفغانستان. وسنواصل العمل بنشاط على ذلك المسار.

نحن نراقب عن كثب تطور الوضع في مجال حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظراً لأوجه الحظر الإضافية التي فرضت مؤخرا، وتحديدًا ما يسمى بقانون الأخلاق. نحن نعتقد أن السلطات الأفغانية بحاجة إلى بناء نظام حكم يراعي حقوق واحتياجات جميع سكان البلد. ونرى أيضًا أنه من المهم تشكيل حكومة شاملة حقًا بمشاركة جميع المجموعات العرقية والسياسية في البلد.

ويؤيد الاتحاد الروسي بشكل كامل حق الشعب الأفغاني وتطلعاته في العيش في بلد يسود فيه السلام والازدهار وخالٍ من المخدرات والإرهاب. ذلك هو أساس النظام والاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، فإن إحلال سلام دائم وطويل الأمد غير ممكن بدون التعاون الصبور مع سلطات الأمر الواقع. لا بديل عن هذا المسار. وسيؤدي ذلك إلى حل سريع للمأزق الحالي، وما يتبعه من إعادة إدماج أفغانستان على المستوى الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفينيا.

أود أولا أن أرد على بيان ممثل الاتحاد الروسي، لتوضيح ما يلي.

إن مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني موجودة في مبنى الأمانة العامة، وقد التقيت بها في وقت سابق. ورتبت الرئاسة لدعوتها من

خلال تنسيق صيغة بالصوت لضمان سلامتها. نحن ندرك تماما خطر التهديد بالانتقام من ممثلي المجتمع المدني الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة. واتخذت الرئاسة جميع الاحتياطات اللازمة لضمان السلامة المطلقة لمقدمة الإحاطة، وهو ما يتماشى مع الممارسة المتبعة في المجلس.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): هناك ممارسة معمول بها في المجلس. ولا يجوز للرئيس، ولا أي شخص آخر، انتهاك هذه الممارسة. واتخاذ قرار بشأن تغيير الشكل يجب التوصل إليه بالاتفاق، بتيسير من الرئاسة، وبمشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن. لكن ذلك لم يتم. ويثير شكل هذه الجلسة تساؤلات كبيرة. وأعدكم بأننا سنعود إلى مناقشة هذه المسألة مع جميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سلوفينيا.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة أوتونباييفا والمديرة التنفيذية بحوث على إحاطتيهما. كما أعرب عن خالص تقديري للسيدة مينا لتشاطر تجربتها الشخصية القوية وملاحظاتها الثاقبة.

أود أن أبدأ بالإشادة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جميع الأنشطة التي تقوم بها. لا يزال وجود البعثة بالغ الأهمية في أفغانستان، لا سيما فيما يتعلق بعملها في مجال حقوق الإنسان ومساعدتها الإنسانية ومساعيها الحميدة للحوار بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في أفغانستان.

لا تزال أفغانستان تواجه مجموعة واسعة من التحديات المجتمعية والسياسية والأمنية والاقتصادية والمناخية والإنمائية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من التحديات. وأود اليوم التركيز على مسألة واحدة ملحة – وهي حقوق الفتيات والنساء وحصولهن على التعليم.

صادف الشهر الماضي مرور ثلاث سنوات منذ استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان. وعلى الرغم من تعهد الحركة في عام 2021 بدعم حقوق النساء والفتيات، فإن السنوات الثلاث التالية اتسمت بسلسلة متواصلة من الإجراءات التي تستهدف النساء والفتيات بشكل مباشر، والتي قد ترقى إلى الاضطهاد الجنساني – وهي جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي. لا يمكننا أن نصمت ولن نبقى صامتين في مواجهة هذا النظام المؤسسي للتمييز والقمع والفصل على أساس نوع الجنس.

لم يكن وضع حقوق الإنسان في أفغانستان مثالياً قبل آب/أغسطس 2021، إلا أنه كان أفضل بكثير مما هو عليه اليوم. من الصادم أن يتسنى محو التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس على مدى سنوات بشكل منهجي في وقت قصير جدا. لا يمكن أن يزدهر مستقبل أي بلد، بما في ذلك أفغانستان، إن كان نصف السكان فقط لديهم الفرصة للمشاركة الكاملة والحرة في المجتمع والحياة العامة أو اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم الخاصة.

وإمكانية الحصول على التعليم حجر زاوية في تحديد مستقبل الفرد وتساهم في تنمية أي بلد. في أفغانستان، لا يُسمح للفتيات إلا بتلقي التعليم الأساسي حتى سن 12 عاما. ومن المقلق للغاية عدم وجود أي مؤشر لعودة الفتيات والنساء إلى التعليم الثانوي والعالي. بل على العكس تماماً، فإن كان هذا الاحتمال قائما من قبل، فهو يبدو منعدما الآن.

ستؤثر هذه القيود على أجيال قادمة من الأفغان. في المستقبل غير البعيد، سيزداد النقص في الخريجين ذوي المهارات العالية وسيؤثر على وتيرة التنمية في أفغانستان. وعندما نسمع عن الحاجة إلى التنمية في أفغانستان، فهذا جزء من ردنا.

ومع كل يوم يمر، تفقد أفغانستان والمجتمع الدولي المزيد من احتمالات نماء هؤلاء الفتيات والشابات ليصبحن راشدات مسؤولات يتمتعن بالمعرفة والمهارة والقدرة على قيادة بلدهن نحو مستقبل سلمي وآمن ومأمون ومزدهر.

إن التطورات التشريعية الأخيرة، التي فرضت مزيدًا من القيود الواسعة النطاق والبعيدة المدى على السلوك والتصرفات الشخصية،

ترسم مستقبلًا أكثر قتامة للسكان الأفغان – مرة أخرى، لا سيما النساء والفتيات. إننا ندين السياسة الجديدة التي توسع نطاق القيود التي لا تطاق أصلاً على حقوق النساء والفتيات وحرياتهن الأساسية.

يشكل حظر التعليم، إلى جانب انتهاكات أخرى جسيمة وواسعة النطاق ومنهجية لحقوق النساء والفتيات، انتهاكا واضحًا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، وأفغانستان دولة طرف فيهما. يجب الوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك التزامات أفغانستان. وتواصل سلوفينيا الدعوة بقوة إلى إحداث تحول فوري وعكس مسار جميع السياسات والممارسات التمييزية. وفي هذا السياق، نكرر أيضاً دعمنا الكامل للمقرر الخاص بينيت ونحث طالبان مرة أخرى على السماح له بالوصول الفوري وبدون عوائق إلى البلد.

وسلوفينيا، باعتبارها ضمن مجتمع المانحين الدوليين، تؤيد التعاون المتسق والمنسق والمنظم بشأن أفغانستان، كما أشار المجلس بشكل إيجابي في القرار 2721 (2023). ويظل التقييم المستقل (انظر S/2023/856) وخريطة الطريق المتوخاة لإعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي السبيل الأكثر عملية لمعالجة مستقبل أفغانستان.

إننا لا نتوقع حلولاً سريعة. لكن يجب ألا يغض المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، الطرف عن اختفاء النساء والفتيات الأفغانيات من الحياة العامة. ويجب على الأمم المتحدة أن تكون قدوةً يحتذى بها ويجب أن تضمن شمول كل تواصل مع طالبان للنساء الأفغانيات، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن وكما أوصى التقييم المستقل.

إن النساء في أفغانستان يتم إسكاتهن. يجب أن نوفر مساحة لإسماع أصواتهم. ويجب أن نستمر في الاستثمار فيهن وتمكينهن. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن النساء والفتيات الأفغانيات. بالنسبة لجميع النساء والفتيات الأفغانيات، فإن النهج الذي نتخذه – أو لا نتخذه – اختبار لما نحن عليه كمجتمع عالمي.

وستواصل سلوفينيا الاستماع إلى المرأة الأفغانية والإصغاء لها ودعمها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد فائق (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة بشأن الحالة في أفغانستان التي تركز على تعليم النساء والفتيات. وأشيد بك وبفريقك على قيادتكم الممتازة للمجلس، وأشكركم على البيان الصحفي المشترك الصادر عن الموقعين من مجلس الأمن على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن (SC/15812) الصادر صباح اليوم. ونشكر السيدة روزا أوتونباييفا، الممثلة الخاصة للأمين العام، على ملاحظاتها، ونشكر السيدة سيما بحوث على عرضها العملي والواقعي والوقائعي بشأن وضع النساء والفتيات في أفغانستان. ونثني على فريق هيئة الأمم المتحدة للمرأة على عمله الرائع وقيادته. كما نقدر الدعم المستمر الذي يقدمه المجلس والشركاء الدوليين والجهات المانحة لأفغانستان، لا سيما بالنيابة عن نسائنا وفتياتنا اللاتي يواجهن تحديات هائلة في ظل حكم طالبان. يوفر دعمهم وموقفهم المبدئي منارة أمل في هذه الأوقات العصيبة. كما أشكر السيدة مينا على عرضها القوي والشجاع والمؤثر عن تجربتها الشخصية.

من واجبي الرسمي أن أعكس المعاناة الحقيقية لشعب أفغانستان، هذا الشعب الذي تتطلب معاناته وصموده وأمله اهتمامًا عاجلاً من المجتمع الدولي. تواجه أفغانستان اليوم مجموعة مدمرة من التحديات المعقدة: كارثة إنسانية متفاقمة، وفقر مدقع، وبطالة متفشية، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، وكوارث طبيعية، ونزوح، وهجرة قسرية، وشعور متزايد باليأس وعدم اليقين بشأن المستقبل. يدفع الناس إلى الفرار من وطنهم بحثا عن الأمان والفرص.

لقد شكلت العودة العسكرية لحركة طالبان إلى السلطة في آب/أغسطس 2021 نقطة تحول مدمرة. إن سياساتها العدائية وكبتها التام لازدهار الشعب الأفغاني أدت إلى تحويل البلد إلى مشهد أزمة متفاقمة. لم تكن أفغانستان تعيش حالة مثالية قبل استيلاء طالبان على السلطة. لكن حقوق المواطنين وحرياتهم كانت محمية بموجب النظام

الدستوري، ورغم وجود نزاع دائر، كان الناس يأملون في مستقبل يسوده السلام والازدهار.

لقد مرت أربع سنوات منذ أن أدى تجاهل طالبان للمعايير الدولية والمطالب المشروعة للشعب الأفغاني إلى تفاقم الأزمة الحالية وزيادة عزلة أفغانستان. إن الأزمة الإنسانية التي تعيش أفغانستان فصولها كارثية. ومنذ استيلاء حركة طالبان على الحكم، انزلق البلد إلى حالة متردية أصبح فيها الهم الوحيد للملايين من شعبها هو البقاء على قيد الحياة. وكما ورد في بيانات المتكلمين والإحاطات السابقة، فإن 85 في المائة من سكان أفغانستان يعيشون الآن تحت خط الفقر. ويعاني حوالي 23,7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويوشك 6 ملايين شخص على الوقوع في براثن المجاعة. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 20 في المائة منذ أن تولت حركة طالبان السلطة.

وليست هذه مجرد مشكلة متعلقة بعدم كفاية الموارد؛ بل إنها أزمة تتعلق بإمكانية الحصول عليها وتوزيعها والإهمال. فشعب أفغانستان يتضور جوعا بسبب حرمانه من الحصول على الأدوات والموارد والحوكمة اللازمة للبقاء. والمساعدة الدولية، التي شريان حياة بالغ الأهمية، تتقلص في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

إن محنة الأطفال والشباب مفجعة. وتشير تقارير اليونيسف إلى أن حوالي 3 ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. ويُحرم الفتيان والفتيات بشكل منهجي من المساواة في الحصول على التعليم الجيد ويشجَّعون على متابعة دراستهم في المدارس الجهادية. أفغانستان هي الدولة الوحيدة التي لا يُسمح فيها للفتيات بالدراسة بعد الصف السادس.

ومن خلال أكثر من 70 مرسوما يهدف إلى استبعاد النساء من الحياة العامة، بما في ذلك منع النساء الأفغانيات من العمل في المنظمات غير الحكومية، أدى هذا الإقصاء الممنهج إلى نظام فصل عنصري بين الجنسين له آثار اقتصادية كلفت أفغانستان بالفعل ما يقدر ببليون دولار، أو 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وأدت الأزمة إلى زيادة حالات الهجرة الطارئة، حيث فر مئات الآلاف من العنف والانهيار الاقتصادي. والدول المجاورة، مثل باكستان وإيران، غارقة في المشاكل، ويواجه الأفغان الذين عادوا إلى ديارهم ظروفا صعبة بدون وظائف أو أمن. يزعزع هذا النزوح استقرار المنطقة ويهدد الأمن على الصعيد العالمي. تعرض هؤلاء اللاجئين للخذلان جراء كل من سياسات طالبان وتقاعس المجتمع الدولي. لا بد من استجابة عالمية منسقة لتلبية الاحتياجات الفورية وضمان السلامة والكرامة على المدى الطويل.

ولا تزال انتهاكات حركة طالبان لحقوق الإنسان مصدر قلق بالغ، حيث تتسم بحالات الاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاحتجاز التعسفي، لا سيما للمسؤولين الحكوميين السابقين وقوات الأمن الوطنية الأفغانية. ويتعرض المدنيون للاحتجاز والتعذيب استنادا إلى اتهامات بالارتباط بجبهة المقاومة الوطنية أو بتنظيم داعش. كما يُحرم المتقاعدون من الحصول على معاشات التقاعد، وتُحجب رواتب النساء أو تُخفض، ويُحظر على طائفتي الهزارة والشيعة ممارسة شعائرهم الدينية. ويزداد الزواج القسري وزواج الأطفال. ومُنع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان من زيارة البلد. وقبل يومين فقط، توقفت حملات التحصين ضد شلل الأطفال. وإضافة إلى ذلك، فإن قانون الأخلاق الجديد يقنن السياسات القمعية في ظل تفسير مشوه للشريعة، مما يؤثر على جميع المواطنين الأفغان، سواء منهم النساء والرجال.

وأثارت الشواغل الأمنية بشأن وجود جماعات إرهابية ومقاتلين إرهابيين أجانب في ظل سيطرة طالبان على السلطة مخاوف من أن تصبح أفغانستان مرة أخرى مركزا للإرهاب، مما يهدد الأمن الوطني والعالمي على حد سواء. وتستمر الهجمات المستهدفة لطوائف الهزارة والشيعة بلا هوادة. وفي الأسبوع الماضي فقط، قُتل 14 فردا من أفراد طائفة الهزارة الشيعية وأصيب ستة آخرون في هجوم، مما يؤكد عجز طالبان عن حماية الفئات الضعيفة. ويسلط هذا الحادث الضوء على تفاقم اضطهاد أقلية الهزارة وفشل طالبان في ضمان سلامتها، مما يزيد من زعزعة استقرار البلد.

إن حكم طالبان، من الناحية السياسية، لا يمثل إرادة الشعب الأفغاني ولا يجسد القيم الإسلامية الحقيقية أو ثقافة شعبنا. فقد شوهوا القوانين الإسلامية لفرض أيديولوجية قاسية، واحتجزوا فعليا الشعب الأفغاني رهينة.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أولا أن أشيد بالجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك اجتماعات الدوحة التي تقودها الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن وبيانات الممثلين الخاصين لبلدان المنطقة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الإسلامي، وأعضاء مجلس الأمن وبياناتهم الصحفية المشتركة، وأن أعرب عن شكري عليها. لكن على الرغم من هذه الجهود النبيلة، يجب أن نطرح السؤال التالي: هل يبذل العالم ما يكفي من الجهود؟ هل نحن، كمجتمع دولي، نرقى حقا إلى مستوى التحديات الماثلة أمامنا ؟

فالحقيقة هي أن أفغانستان ليست مجرد أزمة على صعيد وطني. إن ما يحدث في بلدي له آثار عالمية، ويتطلب نهجا دوليا موحدا ومتسقا، إلى جانب إرادة سياسية دولية قوية. وبينما نرحب بالجهود المبذولة في إطار اجتماعات المبعوثين الخاصين بقيادة الأمم المتحدة في الدوحة، والتي تهدف إلى اتباع نهج متسق وموحد في تفاعل المجتمع الدولي بشأن أفغانستان، من المؤسف أن مسار العملية يجري تحويله وتخريبه جراء الشروط المسبقة التي تضعها طالبان، متجاهلة مواضيع حقوق الإنسان وأصوات النساء الأفغانيات. وهناك مخاوف جدية من أنها عرضة لخطر تطبيع الحالة من دون إحراز تقدم ملموس في المسائل الأساسية.

ولتجنب مواصلة تحويل المسار، ينبغي أن تركز العملية من جديد على تنفيذ توصيات تقرير التقييم المستقل (انظر S/2023/856) باعتماد خطة عمل شفافة ذات معايير محددة. ويتطلب ذلك تعيين مبعوث خاص لقيادة الجهود الإقليمية والدولية، وتيسير إجراء حوار وطني حقيقي لإقامة نظام حكم شرعي يجسد إرادة الشعب ويحافظ على سيادة القانون ويكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية. ومن الأهمية بمكان اتباع نهج دولي موحد لإنشاء حكومة تمثيلية وشاملة للجميع تُحترم فيها حقوق المرأة ويُسمع صوتها.

في الختام، إن مصير أفغانستان يشكل اختبارا حاسما للمجتمع الدولي ومدى التزام المجلس بحماية أضعف الفئات والتمسك بالمبادئ التي تعهدنا بالدفاع عنها. وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتأكيد على النداءات العاجلة التالية لاتخاذ إجراءات.

أولاً، يجب زيادة المساعدة الإنسانية ومواصلة تقديمها. فالاحتياجات الإنسانية في أفغانستان هائلة ومتزايدة. وندعو جميع البلدان المانحة إلى زيادة مساهماتها في المساعدة ومواصلة دعم الأنشطة المنقذة للحياة عن طريق آليات شفافة وخاضعة للمراقبة.

ثانيا، يجب استعادة حقوق المرأة. فلا يمكن إنعاش أفغانستان أو إعادة بنائها بدون مشاركة نسائها. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب باستعادة حقوق المرأة كاملة، بما في ذلك حقها في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة بجميع أشكال المشاركة. فالمرأة أساس إطلاق العنان لإمكانات أفغانستان، وإقصاؤها انتهاك لا يمكن أن يستمر.

ثالثا، يجب معالجة أزمة الهجرة. ولا بد من استجابة عالمية منسقة لمواجهة أزمة اللاجئين الأفغان. لا يمكن للبلدان المجاورة أن تتحمل هذا العبء بمفردها. ونحث المجتمع الدولي على زيادة الدعم للاجئين الأفغان والعمل على إيجاد حلول طويلة الأجل توفر الأمن والكرامة والفرص. وبينما نشكر الدول المجاورة على استضافتها للاجئين، ندعو أيضا إلى حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية تمشيا مع القانون الدولي الإنسان.

رابعا، يجب محاسبة حركة طالبان. ويجب على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الآليات القانونية المتاحة لمحاسبة طالبان على انتهاكاتها لحقوق الإنسان وجرائمها، لا سيما العنف المنهجي القائم على نوع الجنس وسياسات الفصل العنصري الجنساني التي تمارسها ضد النساء والفتيات الأفغانيات في أفغانستان.

خامسا، يجب أن تعطي اجتماعات الدوحة التي تقودها الأمم المتحدة الأولوية لتحقيق تسوية سياسية شاملة من خلال حوار وطني يؤدي إلى تشكيل هيكل ونظام سياسي شرعي عريض القاعدة يعبر

عن تطلعات الشعب ويحظى بدعمه، حتى نتمكن من تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل والمستدام في البلد. وسيتطلب ذلك التعامل مع جميع الأفغان والقوى السياسية الديمقراطية، بما في ذلك النساء وممثلو المجتمع المدني، للمساعدة في إيجاد حل ملموس للأزمة.

ويجب أن نتصرف بحزم وبوحدة وتصميم لعكس مسار الدمار واستعادة الأمل لملايين الأفغان الذين ما زالوا يعانون. وهذا ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو مسؤولية نتشاطرها جميعا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي. دعونا لا نخذل الشعب الأفغاني. ودعونا لا نخذل الأجيال التي ستأتي بعدنا. لقد حان الآن وقت التصرف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد وترؤس هذه الجلسة الهامة. كما نشكر السيدة أوتونبابيفا والسيدة بحوث على إحاطتيهما الثاقبتين.

نحيط علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2024/664) الذي يؤكد على التحديات الاقتصادية والإنسانية الشديدة، حيث لا يزال 23,7 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. ولا تزال الحالة تشكل مصدر قلق بالغ للبلدان المجاورة المتأثرة مباشرة بالأزمة الإنسانية. وتواجه إيران على وجه الخصوص تحديات بسبب تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ومنذ انسحاب الولايات المتحدة على نحو غير مسؤول في آب/أغسطس 2021، فرضت الهجرة الجماعية من أفغانستان عبئا ثقيلا على بلدنا المنهك أصلا بفعل العقوبات الأحادية الجانب غير القانونية. ومع وجود أكثر من 6 ملايين أفغاني يعيشون حالياً في إيران، فإن التكلفة السنوية تتجاوز 10 بلايين دولار. غير أن المجتمع الدولي لا يُبدي اهتماما يُذكر بهذه المسألة الملحة. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم الكافي والمستدام لبلدان مثل إيران وباكستان اللتين تتحملان العبء الأكبر للتحديات المستمرة في أفغانستان.

كما لا تزال إيران تشعر بقلق بالغ إزاء مشكلة المخدرات المستمرة. وبينما أعربت سلطات الأمر الواقع عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي، فإن ثمة نقصا شديدا في التمويل المخصص لمسائل سبل العيش البديلة والوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج حالات تعاطيها. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، تتطلب جهود مكافحة المخدرات اهتماما وعملا عاجلين لضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي للشعب الأفغاني. ونرحب بنتائج اجتماع الدوحة الأخير الذي اتفق المشاركون فيه على إنشاء فريق عامل معني بالمخدرات. وإيران مستعدة للمشاركة بفعالية في تلك الآلية.

لا تزال إيران تشعر بقلق بالغ إزاء التهديدات المتزايدة التي يشكلها تنظيم داعش – خراسان الذي يواصل شن هجمات ونشر الدعاية، مما يعرض أمن واستقرار البلد والمنطقة للخطر. وندين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الأخير الذي نفذه تنظيم داعش والذي استهدف تحديدا مجتمعات محلية للشيعة الهزارة. ونكرر دعوتنا لسلطات الأمر الواقع للوفاء بمسؤوليتها عن مكافحة الإرهاب بالمثل وتفكيك جميع الجماعات الإرهابية.

وتثير التدابير التقييدية المفروضة على الفتيات والنساء والأقليات العرقية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على التعليم وتقليص حقوقهم السياسية والاجتماعية، قلقاً بالغاً. وندعو سلطات الأمر الواقع إلى إعادة النظر في سياساتها ورفع جميع تلك التدابير التقييدية. ولا تزال إيران ملتزمة بالتعامل مع سلطات الأمر الواقع لدعم الشعب الأفغاني لأن ذلك أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار في البلد والمنطقة بأسرها. كما أننا ملتزمون بالعمل عن كثب مع البلدان المجاورة والشركاء والأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن الدائمين في أفغانستان. وفي هذا السياق، تخطط إيران لاستضافة الاجتماع الرباعي الثالث بين إيران والصين وباكستان وروسيا على مستوى وزراء الخارجية خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. وسيركز الاجتماع على تنسيق الجهود في التعامل مع السلطات الأفغانية لتعزيز السلام والاستقرار في البلد.

أخيرا، يجب إعادة أصول أفغانستان المجمدة دون شروط سياسية وينبغي ألا تعيق الجزاءات الجهود الرامية إلى إنعاش اقتصادها، كما دعا الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان الغربية التي احتلت أفغانستان لأكثر من 20 عاما ثم انسحبت بشكل غير مسؤول

أن تفي بالتزامها بالمساعدة في إعادة بناء اقتصاد أفغانستان ومكافحة الإرهاب. ونشيد بالدور الحاسم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان وندعم الممثلة الخاصة بصورة كاملة في تنفيذ ولاية البعثة. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن الطريق إلى الأمام سيكون طويلا وصعباً. وسيتطلب النجاح الصبر والاستعداد لإيجاد نهج تدريجي من أجل بناء الثقة بمرور الوقت.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة السلوفينية على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. كما أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا، على إحاطتها. كما أحطنا علما بعناية فائقة ببياني مقدمتي الإحاطتين الأخريين.

إن ضمان الأمن والسلام والتقدم في أفغانستان من الأولويات العليا للسياسات الخارجية لكازاخستان وبلدان وسط آسيا. ويشكل التقييم المستقل المقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/2023/856) بوصلة مهمة لمداولاتنا. وتتقيد كازاخستان بصرامة بموقف مجلس الأمن بشأن مسألة الاعتراف الدولي بطالبان. غير أن الشعب الأفغاني بحاجة اليوم إلى دعم جيرانه وشركائه والمنظمات الدولية. ولا يمكننا السماح باستمرار البؤس والفقر والجوع في هذا البلد الذي طالت معاناته.

وفي هذا الصدد، فإن إدماج أفغانستان في النظام الاقتصادي الإقليمي يعود بالنفع على كل من وسط آسيا وأفغانستان نفسها والمجتمع الدولي. وتعمل كازاخستان وجيرانها بنشاط على تطوير العلاقات الاقتصادية لمساعدة الشعب الأفغاني. فكازاخستان هي أحد الشركاء التجاريين العشرة الرئيسيين لأفغانستان. وفي إطار التعاون الاقتصادي، افتتحنا البيت التجاري الكازاخستاني في ولاية هرات، وذلك بعد العديد من التبادلات التجارية الثنائية. ونظمنا معرضا للمنتجات الأفغانية العام الماضي في أستانا. وتعتزم كازاخستان زيادة تجارتها مع أفغانستان إلى ثلاثة بلايين دولار في المستقبل القريب. وتواصل كازاخستان تقديم المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان وتتعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي. ونحن مورد موثوق به للقمح والحبوب، كما نشارك في مختلف مشاريع المشتريات.

وقد اقترح رئيس بلدي، قاسم جومارت توكاييف، إنشاء مركز إقليمي للتنمية المستدامة لوسط آسيا وأفغانستان في ألماتي. ويرمي ذلك المركز، من بين أهداف أخرى، إلى تحقيق هدفين: أولا، تعزيز الاقتصاد الأفغاني للنهوض بالتنمية المستدامة، بما في ذلك إيجاد فرص عمل للشباب الأفغاني، وثانيا، تطوير التبادل التجاري والتجارة لإدماج أفغانستان في منطقة وسط آسيا. وتدعم جميع بلدان وسط آسيا هذه المبادرة. ونشاطر جميعا المجتمع الدولي قلقه بشأن المصير البائس الذي تواجهه النساء والفتيات في أفغانستان. غير أننا نرى أن الاستقرار الاقتصادي سيهيئ بمرور الوقت الظروف الملائمة للتحول السياسي التدريجي في أفغانستان، مع بروز حقوق المرأة. والتفاعل الوثيق، وليس العزلة، هو السبيل الوحيد لتسريع هذه العملية. ونحن بحاجة إلى أن تنفذ جميع وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة أنشطة برنامجية منظمة ومنسقة جيدا لتحقيق شعار الأمين العام "توحيد الأداء" بشكل كامل.

وقد أكدت اجتماعات المبعوثين الخاصين في الدوحة على أهمية الحوار بين المجتمع الدولي وحركة طالبان، خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية والإنسانية. وتعمل دول وسط آسيا بالفعل على مساعدة الشعب الأفغاني بنشاط. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة وسط آسيا لكي تساعد أفغانستان، ويمكن أن يكون المركز المقترح أداة مجدية للقيام بذلك. وننضم إلى الآخرين في الرؤية المشتركة لأفغانستان مسالمة وديمقراطية ومزدهرة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بارفاثانيني (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المهمة جدا. نقدر الإحاطة التي قدمتها

الممثلة الخاصة للأمين العام أوتونباييفا ونشكرها على إطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات. كما استمعنا بعناية فائقة إلى آراء المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما سامي بحوث، وإلى آراء السيدة مينا التي قدمت إحاطة المجتمع المدني.

ترتبط الهند بعلاقات حضارية مع الشعب الأفغاني كجار ملاصق. لقد أرست تلك التبادلات التاريخية بين الشعبين روابط لا تنفصم عراها لعلاقة خاصة. هذا هو أساس تواصلنا المعاصر مع أفغانستان.

ترصد الهند الحالة في أفغانستان عن كثب وتشارك بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية للحفاظ على الاستقرار والسلام في أفغانستان. إن مشاركتنا في اجتماعات الأمم المتحدة في الدوحة، وصيغة موسكو وغيرها من المحافل هي انعكاس لجهودنا لتأمين السلام والاستقرار في أفغانستان. وانضمت الهند أيضًا إلى الفريقين العاملين المعنيين بمكافحة المخدرات وتمكين القطاع الخاص في أفغانستان التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

لقد طالب المجلس، من خلال قراره 2593 (2021)، بعدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أي بلد أو الاعتداء عليه، وأكد على أهمية مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وما فتئ نهج المجتمع الدولي يسترشد بذلك في مكافحة هذا الخطر. ينبغي أن تظل دعوة القرار لجميع الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية لأفغانستان أولوية عالمية مشتركة.

تعمل الهند مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للشعب الأفغاني في مجالات الصحة والأمن الغذائي والتعليم ومكافحة المخدرات والرياضة وبناء القدرات. ومنذ عام 2001، التزمت الهند بإعادة بناء أفغانستان وإعادة إعمارها. تشمل شراكتنا التنموية أكثر من 500 مشروع منتشر في جميع ولايات أفغانستان. منذ آب/أغسطس 2021، قمنا بتسليم 27 طناً من مواد الإغاثة، و 50 000 طن متري من القمح، و 40 000 لتر من المبيدات الحشرية وأكثر من 300 طن من الأدوية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى 1,5 مليون جرعة من لقاح مرض فيروس كورونا خلال الجائحة.

وواصلت الهند برامج المنح الدراسية للطلاب الأفغان، ومنذ آب/أغسطس 2021، قررت قبول 2 260 من الطلاب الأفغان الجدد، من بينهم 300 فتاة. يتابع ثلاثة آلاف طالب أفغاني تعليمهم في الهند، في حين يتابع 1 000 تقريباً تعليمهم عن بُعد. إن توقيع عقد تطوير ميناء تشابهار بين الهند وإيران هو ترتيب طويل الأجل. إنه تعبير واضح عن عزمنا على تعزيز نمو التبادل التجاري والتجارة على الصعيد الثنائي، ويمكن أيضًا أن يخدم متطلبات الربط لأفغانستان.

وفي الختام، نعيد تأكيد التزامنا الثابت تجاه الشعب الأفغاني. وتتطلع الهند إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة وستبذل كل ما في وسعها ضمن جهود المجتمع الدولي لدعم المجتمع الأفغاني في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر البعثة الدائمة لسلوفينيا على عقد هذه الجلسة المهمة جدا. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا، على إحاطتها وتقييمها.

يشير تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الصادر في 13 حزيران/يونيه (S/2024/469) بوضوح إلى أن الحالة في أفغانستان معقدة وأن الاحتياجات الإنسانية لا تزال ملحة.

وفي حين أننا نشارك بنشاط في عملية الدوحة، فإننا نعتقد أن الحلول الرئيسية يجب أن تجدها الأطراف الإقليمية الفاعلة، ولا سيما دول وسط آسيا، التي يعتبر السلام والأمن في أفغانستان أمراً ضروريا بالنسبة لها. وتولي تركمانستان اهتمامًا خاصًا لعلاقاتها مع أفغانستان، وتستثمر في الاستقرار الاقتصادي لهذا البلد المجاور وفي رفاه الشعب الأفغاني ووحدته. ونقدم المساعدة باستمرار لهذا البلد الشقيق من خلال بناء وإعادة بناء البنية التحتية الاجتماعية وإرسال القوافل الإنسانية. في 11 أيلول/سبتمبر، أي قبل أسبوع واحد، أرسلت تركمانستان شحنة

أخرى من الشحنات الإنسانية إلى ذلك البلد المجاور، تحمل منتجات غذائية وزراعية، ومواد بناء ووقود الديزل والبنزين.

إن تنفيذ مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق في أفغانستان، لا سيما في مجالات حيوية مثل الطاقة والنقل، عامل ذو أولوية في تحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد ومشاركته الناجحة في العلاقات الإقليمية والعالمية.

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى عدد من الفعاليات الافتتاحية الكبرى التي جرت في 11 أيلول/سبتمبر على الحدود التركمانية الأفغانية. تشمل هذه الفعاليات، على وجه الخصوص، التدشين الرسمي لتشييد الجزء الذي يربط بين سيرتابات وهرات من خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند وخط اتصالات الألياف الضوئية على امتداد نفس الطريق؛ والبدء في بناء محطة ضغط الغاز شاتليك-1 لخط الأنابيب في مقاطعة ماري في تركمانستان؛ وافتتاح جسر السكك الحديدية على طول خط السكك الحديدية الذي يربط بين سيرتابات وتورغوندي والبدء في مد قطاع يربط بين تورغوندي وسانابار من خط السكك الحديدية الممتد إلى هرات وفي تشييد مجمع مستودعات لميناء جاف في محطة سكك حديد تورغوندي في أفغانستان؛ وبدء أعمال بناء محطة نور الجهاد لتوليد الكهرباء في ولاية هرات ضمن المرحلة الأولى من مشروع نقل الكهرباء بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان.

ستوفر كل هذه المشاريع والأنشطة الداعمة لها 000 12 فرص عمل في أفغانستان وستولد إيرادات سنوية تزيد على بليون دولار، مما سيكون له تأثير إيجابي على الربط بين شبكات النقل والطاقة على المستويين الثنائي والأقاليمي. هذه التطورات هي التخطيط العملي لسياسة الحياد الدائم والإيجابي التي تنتهجها تركمانستان، والتي تهدف إلى تعزيز السلام وتقوية الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وستواصل تركمانستان تكثيف تعاونها الاقتصادي والاجتماعي مع أفغانستان وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الأفغاني، ودعم الجهود الدولية في هذا الصدد. يستحق الشعب الأفغاني، شأنه شأن أي شعب آخر، الحق في العيش في سلام واستقرار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد لاباسوف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة السلوفينية على عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة أوتونباييفا، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة بحوث، على هذا التقرير الشامل عن الحالة في أفغانستان.

إن أوزبكستان، باعتبارها جارة قريبة لأفغانستان، كانت ولا تزال تؤيد إقامة حوار مفتوح ومتكافئ وعملي ومفيد للطرفين مع كابل. وفي هذا الصدد، يولي رئيس أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيائيف، أولوية خاصة لهذا الجانب من السياسة الخارجية للبلد، ويبذل قصارى جهده لدعم الشعب الأفغاني ومساعدة الأفغان على تجاوز الفترة الصعبة لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ونعتقد أنه من أجل إحلال سلام طويل الأمد في أفغانستان، يجب تركيز الاهتمام المناسب على إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتنفيذ مشاريع الطاقة والنقل على نطاق واسع. ومن بين هذه المشاريع إنشاء خط سكة حديد يربط بين ترمذ ومزار الشريف وكابل وبيشاور. يمر الطريق الذي اقترحه الجانب الأوزبكي عبر المناطق الأكثر كثافة سكانية في أفغانستان، حيث يتركز معظم سكان البلد. تقع ثمانية من أكبر 10 مدن وولايات أفغانية من حيث عدد السكان على مقربة من هذا الممر.

إن التعاون مع الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بالتوسع في زراعة المحاصيل البديلة وتوفير الأسمدة والتكنولوجيا وتدريب المزارعين الأفغان له أهمية كبيرة بالنسبة لنا. وقد أقامت أوزبكستان درجة معينة من التعاون مع الجانب الأفغاني لتحقيق هذا الهدف. لا يقتصر دور أوزبكستان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان فحسب، بل قامت أيضاً ببناء مركز دولي للنقل والخدمات اللوجستية في مدينة ترمذ الحدودية، وتستخدم وكالات الأمم المتحدة خدماته بنشاط. كما أننا نواصل عملية تدريب الشباب الأفغاني في المركز التعليمي في

ترمذ. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أننا نعمل مع حكومة قطر على مسألة تدريب أكثر من 100 فتاة أفغانية في أوزبكستان على المهن الطبية الأكثر طلباً.

ونعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير فعالة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والنظام المصرفي في أفغانستان. هناك حاجة إلى المشاركة الفعالة للمجتمع العالمي بأسره، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

لا يزال الوضع الحالي في أفغانستان معقداً ولا يمكن التنبؤ به. وفي حين أن جهود الحكومة المؤقتة في الحفاظ على الأمن ومكافحة الفساد وتعاطي المخدرات والتهريب وفي عدد من المجالات الأخرى جديرة بالثناء، إلا أنه لا تزال هناك علامات استفهام حول حقوق الإنسان – ولا سيما حق النساء والفتيات في التعليم والعمل، وحماية حقوق الأقليات القومية – وتشكيل حكومة شاملة للجميع.

وللأسف، فإن النُهج التي يتبعها الشركاء الدوليون لمعالجة هذه القضايا منقسمة، ولم يتم للأسف إحراز أي تقدم واضح في هذا الصدد حتى الآن. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المناقشات حول هذه القضايا لم تتوقف، بما في ذلك مع الجانب الأفغاني، وهذا في رأينا تطور إيجابي بالفعل.

في الختام، أود مرة أخرى أن أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على جهودها المستمرة في إعادة الإعمار الشامل لأفغانستان، وأعرب عن استعدادنا لإجراء حوار بناء ومثمر مع المجتمع الدولي بشأن مسار أفغانستان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، ووفد سلوفينيا على رئاستكم الناجحة جداً لمجلس الأمن هذا الشهر. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2024/664) عن الحالة في أفغانستان والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيدة روزا أوتونباييفا. إننا نثني على قيادتها الحكيمة وجهودها لتعزيز التطبيع في أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية. كما نرحب بالإحاطة المفيدة التي قدمتها لنا السيدة سيما سامي بحوث، رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

بعد مرور ثلاث سنوات على تولي حركة طالبان مقاليد السلطة في أفغانستان، لا يزال الوضع هناك مزعجاً ومقلقاً للغاية. هناك ما مجموعه 23,7 مليون أفغاني في فقر مدقع ويحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ويقع على المجتمع الدولي التزام بتقديم هذه المساعدات الإنسانية دون شروط. وللأسف، لم تتلق خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لأفغانستان سوى أقل من 25 في المائة من مبلغ 3,06 بليون دولار اللازم الذي تم طلبه. يجب تمويل الخطة بالكامل من جميع المصادر الممكنة من أجل الشعب الأفغاني.

كما تدعم باكستان الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان، بما في ذلك إنعاش النظام المصرفي الأفغاني، والجهود المبذولة لمعالجة أزمة السيولة وتهيئة الظروف لرفع التجميد عن الاحتياطي الوطني الأفغاني. لا تزال باكستان ملتزمة بتوسيع العلاقات التجارية مع أفغانستان وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ومشاريع الربط الإقليمي المخطط لها، والتي ذكرها المتحدثون السابقون هنا.

كانت باكستان أول من دعا إلى المشاركة المستمرة مع الحكومة الأفغانية المؤقتة. ونرحب بمشاركة الحكومة في عملية الدوحة التي بدأها الأمين العام وإنشاء الفريقين العاملين، المعني بمكافحة المخدرات والمعني بالقطاع الخاص، في اجتماع الدوحة الثالث. وترغب باكستان في المشاركة بتولي قيادة فريق العمل المعني بالقطاع الخاص.

ومع ذلك، من الواضح أن أفغانستان ليست قريبة من التطبيع بعد ثلاث سنوات من تولي طالبان السلطة. لن يكون هناك تطبيع ما لم تتم معالجة القضايا الأساسية التي تزعج أفغانستان: الإرهاب وحقوق الإنسان والإقصاء السياسي والهجرة الأفغانية غير الشرعية ومشكلة اللاجئين الأفغان. يشكل الإرهاب داخل أفغانستان وانطلاقاً منها أخطر تهديد وحيد للبلد والمنطقة والعالم.

إن التقرير الرابع والثلاثين (انظر S/2024/556) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، المقدم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب

القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، يوضح الأبعاد المقلقة للتهديد الإرهابي من أفغانستان. وفي الوقت الذي تحارب فيه الحكومة الأفغانية المؤقتة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – أي تنظيم داعش – دون نجاح كامل حتى الآن، فإن الجماعات الإرهابية الأخرى مثل تنظيم القاعدة وحركة طالبان باكستان وغيرهما، ليست موجودة في أفغانستان فحسب، بل يبدو أنها قد حصلت على ملاذ آمن وحماية من الحكومة الأفغانية المؤقتة.

إن حركة طالبان باكستان، التي نطلق عليها في باكستان اسم "فتنة الخوارج"، هي منظمة تثير قلقاً خاصاً لباكستان، وينبغي أن تكون مصدر قلق للمنطقة والعالم بأسره. تُعدّ حركة طالبان باكستان، التي تضم حوالي 000 6 مقاتل و 000 50 من أفراد أسرهم، أكبر منظمة مصنفة كمنظمة إرهابية في أفغانستان. وقد تم توفير ملاذ آمن لها بالقرب من الحدود الباكستانية. ومن هناك، تشن حركة طالبان باكستان هجمات إرهابية شبه يومية ضد باكستان. وقد استشهد المئات من الجنود والمدنيين الباكستانيين. ولدينا أدلة دامغة على أن البعض على الأقل من عمليات التسلل والهجمات التي تقوم بها حركة طالبان باكستان عبر الحدود يتم تسهيلها من قبل عناصر من الحكومة الأفغانية المؤقتة. كما تحصل حركة طالبان باكستان على رعاية من الخصم الرئيسي لباكستان. وقد زودت حركة طالبان باكستان ببعض الأسلحة الحديثة التي حصلت عليها حركة طالبان من المخزونات التي خلفتها القوات الأجنبية المنسحبة. وبالفعل، روّج بعض قادة الحكومة الأفغانية المؤقتة أنفسهم للحوادث الحدودية مع القوات الباكستانية، مما أدى إلى وقوع ضحايا من الجانبين.

وبفضل تمتعها بحماية الحكومة الأفغانية المؤقتة، تبرز حركة طالبان باكستان كمنظمة راعية للجماعات الإرهابية الأخرى التي تهدف إلى زعزعة استقرار جيران أفغانستان الآخرين. وتتسق حركة طالبان باكستان الآن أيضاً مع الجماعات الانفصالية مثل لواء مجيد. وبالنظر إلى ارتباطها الطويل بتنظيم القاعدة، لن يمر وقت طويل قبل أن تصبح حركة طالبان باكستان رأس الحربة في الأهداف الإرهابية الإقليمية والعالمية التي يخطط لها تنظيم القاعدة. ولذلك، على الرغم من أن بعض أصدقائنا قد يعتقدون أنهم مهددون فقط من قبل تنظيم داعش، ينبغي لهم أيضًا أن يشعروا بالقلق من التهديد الذي يمكن أن يواجهوه من قبل حركة طالبان باكستان المعززة في المستقبل غير البعيد. وستتخذ باكستان من جانبها إجراءات وطنية وتتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية للقضاء على الخطر من حركة طالبان باكستان وشركائها.

وتشاطر باكستان كذلك رغبة معظم جيراننا والمجتمع الدولي في النهوض بالمزيد من الشمول السياسي في أفغانستان. فسيعزز ذلك من آفاق الاستقرار والتطبيع في أفغانستان. وبالمثل، فإننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء انتهاكات الحكومة الأفغانية المؤقتة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات. لقد تنصلت الحكومة الأفغانية المؤقتة من التزاماتها السابقة فيما يتعلق بالنساء والفتيات، كما تنصلت من التزاماتها بشأن مكافحة الإرهاب. وبدلاً من تخفيف القيود السابقة، ضاعفت الحكومة الأفغانية المؤقتة من كراهية النساء بمراسيم جديدة لخنق أصوات النساء والفتيات حرفيًا. ونشعر بالجزع الشديد من تبرير هذه الإجراءات البغيضة بالإشارة إلى الإسلام. إن هذه الإجراءات المتخلفة والظلامية تخالف مبادئ ديننا المستنير الذي كان أول من أيد المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

وفي الوقت الذي كانت فيه باكستان أول وأقوى المدافعين عن الانخراط البناء مع نظام طالبان، لا يمكننا أن نسمح لهم بتكوين انطباع بأن بإمكانهم أن يتلاعبوا بجيرانهم والمجتمع الدولي ضد بعضهم البعض ليتجاهلوا التزاماتهم واتباع سياسات تمثل انتهاكًا لالتزامات أفغانستان الدولية ومصدراً لعدم الاستقرار الداخلي والإقليمي والعالمي. ويبدو أن المجتمع الدولي قد فقد للأسف وضوح أهدافنا فيما يتعلق بأفغانستان. فلا يمكن السعي وراء الانخراط لمجرد الانخراط. وإذا لم نعرف ما هو هدفنا، فلن نصل إليه مطلقا. ويجب علينا أن نسعى إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لإقامة الحياة الطبيعية في أفغانستان واندماجها في نهاية المطاف كعضو في المجتمع الدولي.

ولتحقيق تلك الغاية، نقترح أن يبني المجتمع الدولي على تقرير المنسق الخاص للأمين العام (انظر S/2023/856)، السفير فريدون سينيرلي أوغلو، الذي توخى خارطة طريق للإجراءات المتبادلة من قبل الحكومة الأفغانية المؤقتة بشأن مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والشمولية السياسية، وكذلك من قبل المجتمع الدولي بشأن الإنعاش الاقتصادي والتنمية وتخفيف الجزاءات والاعتراف السياسي في نهاية المطاف.

لا يوجد بلد أقرب إلى باكستان، من حيث التاريخ والجغرافيا والعرق واللغة والعقيدة والثقافة، من أفغانستان. وتعاطفنا ومودتنا لأخواتنا وإخواننا الأفغان لا حدود لهما. إن السلام والاستقرار والتنمية في بلدينا متشابكة بشكل لا ينفصم. وسنواصل السعي – على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية – لتحقيق تلك الأهداف ذات المنفعة المتبادلة لشعبينا.

رُفعت الجلسة الساعة 12/35.